



Justice Sans Frontières pour les Migrants et Migrants
Justice Without Borders for Migrants
Justice Sin Frontieras para los y las Migrantes

migreurop

fidh

العدالة الدولية لحقوق الإنسان

ليبيا

يجب أن تتوقف «عمليات
صيد» المهاجرين



المقدمة

بعد عام تقريباً من انتهاء النزاع رسمياً، في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، ما زال الوضع في ليبيا غير مستقر. لم تتمكن الحكومة الانتقالية من توطيد سلطتها على مختلف الجماعات والفصائل التي ساعدت في إنهاء نظام معمر القذافي الديكتاتوري، ولم يتم استئناف النشاط الاقتصادي بشكل كامل بعد، باستثناء قطاع النفط. وقد أدت تركة ٤٢ عاماً من الحكم الشمولي للعقيد القذافي وأبنائه مضافاً إليها أثر تسعة شهور من الحرب الأهلية والتدخل العسكري الدولي، أدت إلى دخول ليبيا في حالة من الفوضى. بينما كانت انتخابات المؤتمر الوطني الليبي الجديد في يوليو/تموز ٢٠١٢ خطوة إيجابية أولى، فإن التحديات التي تواجه بناء دولة تستند إلى سيادة القانون هي تحديات كبيرة وبلا حصر.

ومما زاد من القلق إزاء «الفوضى» الحالية في ليبيا كونها لن تنتهي قريباً، ضخامة الصعوبات الناجمة عن تركة نظام القذافي الثقيلة، وكذلك بعض التطورات المقلقة منذ سقوط نظامه. وكما هو الحال في جميع مواقف الاضطرابات السياسية والاجتماعية والأمنية، فإن الأكثر استضعافاً في ليبيا يواجهون تهديدات تمس حقوقهم الإنسانية الأساسية.

في ليبيا اليوم - أكثر من الوضع عندما كان القذافي في سدة الحكم - يعاني طالبي اللجوء واللاجئين - لا سيما من هم من أصول أفريقية - من انتهاكات جسيمة تمس حقوقهم الأساسية. المزعج أن هذه ليست بالمرّة قضية هامشية في ليبيا، كما يظهر من عدد المتأثرين الكبير بهذه المشكلات ومن جسامته انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرضون لها.

قبيل الحرب، كانت أعداد العمال الأجانب في ليبيا تتراوح بين ١,٥ و ٢,٥ مليون عامل، وكانوا يسهمون في تشغيل الاقتصاد الليبي، وهي الدولة التي يبلغ تعدادها ٦,٤ مليون نسمة. كانت هناك معلومات قليلة موثوقة عن كيفية معاملتهم بسبب عدد من العوامل: المعوقات التي تحول دون وصول الإعلام المستقل ومنظمات المجتمع المدني، غياب مجتمع مدني ليبي مستقل، تواطؤ دول أوروبا التي فضلت تجاهل ما يحدث بعد نجاح القذافي في العودة إلى الساحة الدولية عن طريق تولي دور حارس الحدود من أجل شل حركة الهجرة «غير الشرعية» إلى أوروبا. رغم ذلك، فقد تسربت بعض المعلومات عن المعاملة القاسية للمهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء وعن وجود معسكرات احتجاز يوضع فيها المهاجرين في ظروف مزرية.

ومنذ بداية النزاع الليبي في ١٧ فبراير/شباط ٢٠١١، تعرض المهاجرون تحديداً لتهديدات جسيمة وبدأوا في عملية خروج جماعي من ليبيا. طبقاً لبيانات منظمة الهجرة الدولية المنشورة بنهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١^١، فهناك نحو ٨٠٠ ألف مهاجر فروا إلى بلدان مجاورة

١. انظر منظمة الهجرة الدولية، تقرير إحصاءات يومية، ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١: IOM, Daily Statistical Report, 27 November 2011

أثناء النزاع (وذلك باستبعاد الليبيين الذين لجأوا في مصر وتونس).

ورداً على تحذيرات بشأن وضع المهاجرين واللاجئين العالقين في المعسكرات على الحدود مع مصر وتونس، أرسلت منظمات التضامن الدولية بعثات تحقيق لتقييم الوضع ونظمت مبادرات دعوية على المستوى الدولي للتوصل إلى حلول لضحايا النزاع الليبي هؤلاء^٢. نظمت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بعثة تقصي حقائق في مايو/أيار ٢٠١١ على الحدود مع مصر^٣، وأثناء البعثة جمعت عدد كبير من الشهادات عن الانتهاكات بحق المهاجرين من أصول أفريقية، من جنوب الصحراء.

منهج التقرير

بعد المراقبة اللصيقة للمعلومات والتقارير التي تخرج من ليبيا إثر سقوط نظام القذافي، بما في ذلك شهادات مقلقة عن إساءة معاملة المهاجرين - لا سيما نتائج بعثتين للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في ليبيا في يناير/كانون الثاني ومايو/أيار ٢٠١٢ - أرسلت كل من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة المهاجرين-أوروبا Migreurop وعدالة بلا حدود للمهاجرين JSFM بعثة تحقيق دولية إلى ليبيا في الفترة من ٧ إلى ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١٢.

كان الهدف الأساسي لهذه البعثة هو جمع المعلومات عن الوضع الحالي للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا، مع التركيز على المهاجرين المحتجزين في معسكرات الاحتجاز لأسباب إدارية على صلة بوضع الهجرة الخاص بهم (وليس المحبوسين على أساس تورطهم - الحقيقي أو المتصور - في جرائم ارتكبتها قوات القذافي أثناء النزاع)^٤، تم إيلاء اهتمام خاص لمشكلة «المشردين/النازحين داخلياً» من بلدة تاورغاء داخل ليبيا، والمحتجزين في مخيمات بدورهم.

تكون الوفد من جينيف جاك، عضوة مجلس الإدارة الدولي للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ولنظمة CIMADE التي نظمت بعثات من قبل إلى الحدود مع مصر وتونس في عام ٢٠١١، وسارة بريستياني، عضوة «المهاجرين-أوروبا» وعدالة بلا حدود للمهاجرين والخبرة بقضايا الهجرة في منطقة البحر المتوسط، ومسعود رضاني، نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والعضو المؤسس بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٢. انظر على سبيل المثال: /www.cimade.org/ La Cimade et le Gadem, Défis aux frontières de la Tunisie, May 2011, poles/defense-des-droits/nouvelles/3296-Les-r-fugi-s-de-Libye---la-d-rive
٣. انظر تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: "Exiles from Libya flee to Egypt: Double tragedy for sub-Saharan Africans", July 2011. http://www.fidh.org/Double-tragedy-for-Sub-Saharan,9840
٤. انظر العفو الدولية: "Milicias threaten hopes for new Libya", May 2012. www.amnesty. en; "Rule of Law or rule of militia", July 2012. http://www.amnesty.org/en/2012/002/org/fr/library/info/MDE19
Human Rights Watch, Libya: As Deadline Passes, Militias en/2012/012/library/info/MDE19
libya-deadline-passes-militias-still-hold-/14/07/Still Hold Thousands, 14 July 2012. www.hrw.org/news/2012
thousands

٥. انظر الملحق ٢ للاطلاع على قائمة كاملة.

زار الوفد طرابلس ومنطقة جبل نفوسة وبنغازي. منعت الاعتبارات الأمنية الوفد من السفر إلى جنوب ليبيا، حيث كانت الصدامات المسلحة تدور بين الفصائل المسلحة في منطقة القرى وجنوب غريان وقت الزيارة.

قابل الوفد ممثلين عن السلطات الليبية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، المعنيين بقضايا متعلقة بالهجرة واللاجئين^٥.

زار الوفد مخيمات الاحتجاز الرئيسية في طرابلس وبنغازي وما حولهما (انظر ملحق ١):

- مخيم الطويشة على مشارف طرابلس، يُحتجز فيه نحو ٥٠٠ شخص.
- مخيم بورشادة، في غريان بمنطقة جبل نفوسة على مسافة ١٠٠ كم جنوب غرب طرابلس، وفيه أكثر من ١٠٠٠ شخص.
- مخيم انتقالي (ترانزيت) في غريان، فيه ٢٥ شخصاً.
- مخيم قنفودة في بنغازي، فيه أكثر من ٣٠٠ شخص.
- مخيم انتقالي (ترانزيت) قرب بنغازي، تديره كتيبة تسمى نفسها «ليبيا الحرة»، يحتجز نحو ٥٠ شخصاً.

- الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التي عقدت بالفعل – أو تعتزم عقد – اتفاقات تعاون ثنائية مع ليبيا.
- دول منشأ المهاجرين.
- هيئات حماية حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.
- الشركات الدولية التي توظف عمالة مهاجرة في ليبيا، سواء بشكل مباشر أو من خلال وسطاء.

قام الوفد أيضاً في بنغازي بزيارة مخيم «مفتوح» يديره الهلال الأحمر الليبي بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو يخص الأشخاص المستضعفين بشكل خاص، المبعدين من مخيم قنفودة (النساء الحوامل والقصر غير المصحوبين وبالغين والمرضى)، وفيه نحو ٤٥٠ شخصاً.

قابل الوفد أشخاصاً ليبيين مشردين داخلياً، في الأساس من بلدة تاورغاء^٦ في اثنين من سبعة مخيمات كانوا محتجزين فيها وقت إجراء البعثة: مخيم الفلاح بطرابلس (١٣٠٠ شخص) وفي مخيم بنغازي يديره الهلال الأحمر الليبي.

تمتع الوفد بحق الوصول لأماكن الاحتجاز هذه دون قيود وتمكن من عقد مناقشات مع الحراس وجمع شهادات من المحتجزين، أحياناً تحت متابعة الحراس المقربة. أغلب المهاجرين وافقوا على تصويرهم بعد مقابلتهم وإخبارهم بالغرض من البعثة «حتى يعرف من الخارج ما يحدث في هذه المخيمات».

وبالتبع ليس جميع المهاجرين في ليبيا حالياً محتجزين في مخيمات. فقد ركزت البعثة جهودها على مشكلة الأفارقة السود في ليبيا، بسبب أعمال «صيد البشر» التي تستهدفهم ويسبب الطبيعة العشوائية لحركات الهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء التي تتناقض بشكل حاد مع أنماط هجرة العمال من آسيا، الذين يهاجرون إلى ليبيا بعقود عمل تتم في بلدانهم قبل سفرهم لليبيا.

لكن حتى بالنسبة للمهاجرين الأفارقة الذين تمكنوا من مغادرة المخيمات أو تمكنوا من الفرار من الرقابة والسيطرة، ما زال الوضع صعباً. رأى الوفد أدلة دامغة على مشاكلهم الصعبة أثناء زيارات للأحياء الفقيرة في طرابلس، حيث تم العثور على مجتمعات سكنية للإيرتريين والصوماليين يعيشون في حالة من السرية، مع الحرمان من الوضع القانوني، خاضعين لتهديدات مستمرة.

هذا أمر صادم وغير مقبول، يحاول التقرير توثيقه وتحليله بوضعه في سياقه التاريخي والجيوبولوتيكي (الجغرافي السياسي) والاقتصادي.

كما يظهر من التقرير، فإنّ الفاعلين على المستويات المحلية والوطنية والدولية يتحملون معاً مسؤولية الوضع الحالي في ليبيا.

من ثم، فإننا نوجه التوصيات إلى كل من:

- السلطات الليبية المنشئة من خلال العملية الانتخابية.

^٦. تاورغاء بلدة تقع على مسافة ٤٠ كيلومتراً من مصراتة، يتكون سكانها بشكل شبه حصري من أبناء عبيد جاءوا بالأساس من أفريقيا جنوب الصحراء، وقد تم تفرغها من سكانها إثر هجمات انتقامية شننها ميليشيات مصراتة الثورية التي اتهمتهم بمساندة قوات القذافي والقتال إلى جانبها.



تاريخ معقد يُسفر عن وضع مقلق

مخيم بورشادة، غريان

المهاجرون يتجمعون للعب مباراة كرة القدم التي نظمها حراس المخيم عند وصول وفد البعثة.

«هذه هي أول مرة منذ شهر أن يسمح لنا بالخروج»

إن الوضع المقلق الذي يواجهه حالياً الآلاف من المهاجرين واللاجئين في ليبيا، والإدارة السيئة لقضايا الهجرة في هذه الفترة الانتقالية المضطربة، لا يمكن أن يكون السبب الوحيد فيهما فوضى ما بعد الثورة ومناخ الزينوفوبيا السائد.

أي محاولة لفهم هذه المرحلة التراجيدية في ليبيا لابد أن تأخذ في الحسبان السياق التاريخي والجيوبولوتيكي الأوسع من أجل فهم تعقيد تحركات المهاجرين في هذه المنطقة والعوامل التي تحدد مختلف سياسات الهجرة التي كان يتبناها النظام السابق.^٧

الهجرات التاريخية عبر الصحراء

باستثناء الشريط الساحلي حيث يتركز ٨٠ في المائة من السكان، تعتبر ليبيا أرضاً صحراوية دأب الرُّحل والمهاجرون من الصحراء والساحل على التنقل عبرها منذ قرون. كما تركت تجارة العبيد آثاراً عميقة في ليبيا، وفي عقلية السكان، وبشكل أكثر وضوحاً، في تواجد أقليات أفريقية سوداء استقرت في ليبيا منذ قرون.



منذ أواسط القرن العشرين، إبان اكتشاف مخزون ليبيا الهائل من النفط، زاد الطلب على العمالة اللازمة لتحديث ليبيا. بدأت تحركات مهاجرين بأعداد كبيرة إلى ليبيا، في البداية من دول الجوار (تشاد ومصر والنيجر والسودان وتونس) ثم من بلدان أبعد. فضلاً عن ذلك، فإن فترات الجفاف والمجاعات في منطقة الساحل، والنزاع وانعدام الاستقرار في تشاد والنيجر ودارفور (السودان) دفعت بالآلاف إلى الفرار نحو ليبيا.

تشكل تطور البلدات في الجنوب بحضور المهاجرين من أصول أفريقية، ومع وجود أنشطة تجارة ونقل عديدة مرتبطة بمنطقة الصحراء. وفي الشمال عثر مهاجرون كثيرون على وظائف كعمال بناء وميكانيكية ونجارين وخباطين وعمال يدويين وباعة في المتاجر.

وحتى مطلع التسعينيات كانت سياسة الهجرة الليبية تُلخص ببساطة في السماح للعمال المهاجرين بدخول ليبيا بلا إعاقة كلما احتاج الاقتصاد إليهم، وطردهم بسرعة في فترات

٧. انظر: «The Libyan Migration Corridor», Sylvie Bredeloup and Olivier Pliez, European University Institute, 2011. و«Fruits et défis de la normalisation», Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2011 libyenne», L'Année du Maghreb, 11 2004. <http://anneemaghreb.revues.org/307>

الكساد الاقتصادي (على سبيل المثال، تناقلت التقارير ترحيل نحو ٨٠ ألف مهاجر على مدار شهرين في أزمة ١٩٨٥ الاقتصادية).^٨

سنوات من السياسات غير المتسقة إزاء المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء في نظام القذافي

هذه السياسة البراجماتية إزاء المهاجرين تغيرت فجأة بعد أن فرض مجلس الأمن حظر أسلحة وعقوبات اقتصادية على ليبيا في عام ١٩٩٢ بسبب دعم الأنشطة «الإرهابية» ونتيجة لتوجه جديد انتهجه القذافي في علاقات ليبيا الدولية.

بعد إخفاق طموحات القومية العربية وتحت ضغوط الحظر والعقوبات الاقتصادية، لجأ القذافي إلى حملة سياسية موجهة إلى أفريقيا. أثناء زيارته الدعائية لعدد كبير من الدول الأفريقية، شجع رسمياً على هجرة العمالة الأفريقية إلى ليبيا. سياسة «الباب المفتوح» هذه إزاء الأفارقة أسفرت عن تدفق هائل للمهاجرين من الدول المجاورة، وأيضاً من غرب أفريقيا (نيجيريا ومالي والسنغال)، وقد انجذبوا جميعاً إلى حلم الجنة الموعودة في ليبيا. لكن بسبب غياب سياسة متماسكة للهجرة، وبسبب الأنظمة المتعسفة المفروضة، حدث ارتباك ومشكلات بسرعة وبدأت تظهر أساليب مسيئة واعتقالات تعسفية. فضلاً عن ذلك، أدى تزايد تواجد الأفارقة في مدن الشريط الساحلي المحافظة إلى ردود فعل عنيفة من السكان المحليين نحو المهاجرين.

أدت أعمال الشغب التي وقعت ضد الأفارقة في خريف عام ٢٠٠٠ - وراح ضحيتها ١٣٠ مهاجراً أفريقياً لقوا حتفهم - إلى تحول جديد في الإدارة العشوائية لقضايا الهجرة في ليبيا. في محاولة لإخفاء الطبيعة العنصرية للعنف، وخوفاً من أن تشوه صورة القائد التي سعى لبثها في العالم الخارجي بعد عام من رفع الحظر الجوي عن ليبيا، بدأت تصريحات القذافي العلنية في تجريم المهاجرين واتهامهم من بين اتهامات أخرى بالإتجار بالمخدرات ونشر أمراض معدية والعمل بالدعارة. تم فرض إجراءات رقابة أقوى على الهجرة وتوقفت سياسة «الباب المفتوح» إزاء أفريقيا وحلت بدلاً منها سياسة ترحيل المهاجرين الأفارقة. من المُقدر أنه قد تم ترحيل نحو ٢٠٠ ألف مهاجر بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦.^٩

٨. انظر: «Libyan Migration Corridor» «ممر الهجرة الليبي»، مرجع سابق.

٩. قانون رقم ٨ لعام ١٩٨٧ بشأن دخول وإقامة وخروج الأجانب من ليبيا ينص على أن أبناء الدول العربية والسودان وأثيوبيا وإريتريا يمكنهم دخول ليبيا دون تأشيرة. قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ منح المواطنين العرب حق الدخول والإقامة في ليبيا والتمتع بنفس حقوق الليبيين. فيما بعد تمت مراجعة هذه السياسة في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ من أجل تقوية وزيادة متطلبات التأشيرة.

١٠. انظر: «ممر الهجرة الليبي»، مرجع سابق.

ضغوط أوروبية متصاعدة للسيطرة على الهجرة «غير الشرعية»

بعد مرور أول عقد من الألفية الجديدة بدأت قضية السيطرة على الهجرات القادمة عبر ليبيا إلى أوروبا في أن تُطرح على مائدة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء^{١١} ثم بدأت الحكومة الليبية في توثيق العلاقات بإيطاليا والدول الأوروبية الأكثر تأثراً واهتماماً بالقضية.

تاريخ تطور العلاقات بين ليبيا وإيطاليا هو مؤشر على الطبيعة العملية البحتة لتناول قضايا الهجرة على جانبي المتوسط.

بعد سنوات من التوترات بين البلدين بسبب تركة من الاستعمار الدامي، بدأت العلاقات تتحسن بعد عام ٢٠٠٠، بشأن قضايا الهجرة. سعت إيطاليا لتهدئة علاقاتها بالقدافي، أملاً في إقناعه بتعزيز سبل السيطرة على المهاجرين في ليبيا وكذلك لمنع المهاجرين من الوصول إلى الأراضي الإيطالية.

بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، تم توقيع عدد من الاتفاقات بشأن الهجرة بين حكومة برليسكوني والقدافي. بموجب تلك الاتفاقات تتحمل إيطاليا مسؤولية دعم ليبيا لوجستياً في سبل السيطرة على المهاجرين: إذ تقدم المساعدة في بناء معسكرات احتجاز المهاجرين، والتدريب والرحلات الجوية (بل وحتى نحو ١٠٠٠ حقيبة لحفظ الجثث، لاستخدامها في حفظ جثث من قد يموتون من المهاجرين في الصحراء)^{١٢}. لم يكن التزام القدافي بالاتفاقات فورياً، واستمر في التفاوض مع إيطاليا في هذه القضايا لعدة سنوات، متراوحاً بين السماح بالهجرات والتضييق عليها، تلك الهجرات عن طريق القوارب عبر البحر المتوسط^{١٣}.

استمر التعاون الوثيق بين البلدين بشأن قضايا الهجرة في ظل حكومة اليسار في إيطاليا، وتم توقيع اتفاق ثنائي جديد «لمكافحة الهجرة غير الشرعية» في ٢٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧. وفي اليوم نفسه وقع البلدان بروتوكولاً إضافياً يحدد الترتيبات العملية والفنية لتنفيذ الاتفاق، وشملت أحكام بإجراء دوريات بحرية مشتركة. لم يتم الإعلان عن الوثيقتين على الملأ^{١٤}.

١١. في عام ٢٠٠٠ وقعت إيطاليا وليبيا أول اتفاق «بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية» في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ ذكر المجلس الأوروبي أنه: من الضروري والعاجل «البدء في التعاون مع ليبيا في قضايا الهجرة. انظر تقرير البعثة الفنية الأولى المرسل من الفوضية الأوروبية إلى ليبيا (٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني - ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤): www.statewatch.org/news/may/2005/eu-report-libya-ill-imm.pdf

١٢. السابق.
١٣. بغض النظر عن العلاقات الوثيقة بين المهربين والسلطات - كما يزعم البعض - فمن الممكن توطيد «السيطرة» من خلال تعزيز أو تخفيف المراقبة على الحدود البحرية.
١٤. في ٤ فبراير/شباط ٢٠٠٩، وقع البلدان بروتوكولاً إضافياً عدل اتفاق ٢٠٠٧ بشكل جزئي.
١٥. النصوص متوفرة بإيطالية: paleologo-inutileappellarsi-allaccordo/09/http://fortresseurope.blogspot.com/2009

وبالتوازي، تم تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧، وقعت شركة النفط الإيطالية التي قامت بإنشاء خطوط وأنابيب لنقل الغاز الليبي إلى أوروبا، وقعت اتفاق كبير مع شركة النفط الليبية يصرح لها باستغلال موارد النفط والغاز الليبية حتى عام ٢٠٤٢ و٢٠٤٧ على التوالي. اتسعت الاستثمارات الليبية في إيطاليا في مختلف القطاعات المصرفية وقطاعات الاتصالات^{١٥}.

لكن بعد توقيع اتفاق الصداقة والشراكة والتعاون بين إيطاليا وليبيا في ٣٠ أغسطس/آب ٢٠٠٨ فقط^{١٦} بدأ القدافي حقاً في وقف حرجة الهجرة من ليبيا إلى أوروبا. الهدف الرئيسي للاتفاقية، التي تشتمل على مواد عن التعاون العسكري وبمجال الطاقة (نفط وغاز) وعلى المستوى البرلماني والمالي والاقتصادي، كان السيطرة على الهجرة. وكما هو الحال في الاتفاقات السابقة، لم يتم الإعلان عن نص الاتفاقية، ولم يتم تقديمها لموافقة البرلمان عليها قبل توقيعها. تعهدت الدولتان بتكثيف «مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية». تم الاتفاق على أن توفر شركات إيطالية خبرات فنية وتقنية لتعزيز سيطرة ليبيا على حدودها البرية، على أن تتحمل الحكومة الإيطالية والاتحاد الأوروبي نصيباً متساوياً من التكلفة. كما اتفقت الدولتان على بذل جهود تعاون لمنع الهجرة غير الشرعية من دول المنشأ التي يأتي منها المهاجرون.

تعهدت إيطاليا بدفع مبلغ خمسة مليارات يورو على دفعات ٢٥٠ مليون يورو على مدار عشرين عاماً لتمويل مختلف البرامج: إنشاء طريق سريع يربط ليبيا بالحدود مع تونس ومصر، ٢٠٠ بيت، دفع معاشات حرب للبيبين الذين خدموا في الجيش الإيطالي، منح دراسية للطلبة الليبيين، وتركيب نظام رادار للسيطرة على حدود ليبيا الجنوبية، تنفذه شركة إيطالية هي Finmeccanica SELEX Sistemi Integrati^{١٧}. في يونيو/حزيران ٢٠٠٩، استقبل برليسكوني القدافي في روما كصديق وحليف.

النتيجة المباشرة لهذه الاتفاقات كانت تناقص ملحوظ في عدد المهاجرين الوافدين على شواطئ إيطاليا من ليبيا، إذ تراجع من ٢٠٦٥٥ شخصاً وفدوا إلى لامبوسا بين ١ أغسطس/آب ٢٠٠٨ و٣١ يوليو/تموز ٢٠٠٩، إلى ٤٠٣ أشخاص أثناء الفترة نفسها في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. هذا الانحسار لم يكن بسبب إجراءات اتخذها القدافي، بل بسبب سياسة إيطالية تهدف إلى اعتراض المهاجرين في عرض البحر وإعادتهم بشكل منهجي إلى الشطآن الليبية.

١٦. استثمر البنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار الليبية مبلغ ٢.٥ مليار يورو في شراء ٧ في المائة من أسهم البنك الإيطالي يونيكريد، واشترت شركة لافيكو الليبية ٧.٥ في المائة من أسهم نادي يوفنتس لكرة القدم، واتمت شركة لافيتريد عقوداً مع شركة فين إنفست (وهي شركة قابضة مالية تسيطر عليها عائلة سيلفيو بيرلسكوني) إذ حصلت بموجب الاتفاقات على ١٠ من أسهم كونيتا للاتصالات و٤.٨ في المائة من ريتيليت، شركة الاتصالات الإيطالية. انظر على سبيل المثال: http://qn.quotidiano.net/2011/02/esteri/libici_italia.shtml
١٧. www.migreurop.org/article1321.html
١٨. <http://www.defenseindustrydaily.com/Libya-Buys-Border-Control-System-from-SELEX-05846>
١٩. وزارة الداخلية الإيطالية: www.interno.gov.it/mininterno/export/sites/default/it/sezioni/sala_stampa/notizie/immigrazione/0065_2010_08_09_Statistiche_sbarchi.html

والتنمية في الاقتصاد والطاقة والأمن وقطاعات أخرى. نص الاتفاق أيضاً على إتمام اتفاقات بشأن المهاجرين الذين ينتقلون من بلدانهم إلى ليبيا بهدف الوصول إلى أوروبا. استمرت المفاوضات حتى عام ٢٠١٠ دون شفافية ودون إشراف خارجي من البرلمان الأوروبي.

في ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ وقع الاتحاد الأوروبي وليبيا برنامج تعاون بشأن قضايا الهجرة.^{٢٩} لكن تدخل الناتو في مارس/آذار في ليبيا أدى إلى التجميد الرسمي لجميع المفاوضات مع ليبيا القذافي.

استغلال المخاوف

أثناء تلك الفترة، سعى القذافي للاستفادة مالياً ومن أجل تحسين صورته الدولية، من اهتمام أوروبا السياسي في رؤيته بلعب دوراً سياسياً في إبعاد المهاجرين «غير الشرعيين» عن أوروبا. حذر من غزو المهاجرين الأفارقة لأوروبا، متذرعاً بأعداد المهاجرين الكبيرة الذين يصلون إلى ليبيا، وأنهم سيكتسحون أوروبا إن فشلت في منح المساعدات المالية المطلوبة لليبي.^{٣٠}

كان التلاعب بالحقائق والأرقام مدهشاً. لكن كيف يمكن لدولة دون نظام لتسجيل الوصول والخروج، دون إجراءات تسجيل مهاجرين موثوقة، ودون أي فكرة واقعية عن عدد السكان المهاجرين (التقديرات الرسمية تتراوح بين ١,٥ و ٢,٥ مليوناً) كيف لها أن تعرف عدد المهاجرين «غير الشرعيين» المتوجهين إلى أوروبا وينتقلون إلى أوروبا عبر أراضيها؟

إلا أن الارتباك الذي غذته السلطات الليبية – ورددت صدها الدول الأوروبية والإعلام الأوروبي – حول المهاجرين المستقرين (بوثائق سليمة أو بدون) والمهاجرين المنتقلين في مرور عابر في ليبيا، وبين المهاجرين الاقتصاديين والأفراد الملتجئين للجوء بعد الفرار من القمع أو الحرب في بلادهم الأصلية (إريتريا وأثيوبيا والصومال ودارفور-السودان)، هذا الارتباك مكن القذافي من المبالغة في تقدير الأعداد، دون دراسة جادة تؤكد تقديراته.^{٣١}

من التبعات المستدامة المقلقة لهذا التلاعب بالبيانات أنه عزز الخوف من المهاجرين في أوساط السكان في أوروبا وليبيا على السواء. هذا التنبؤ المتعمد بـ «خطر المهاجرين» من ليبيا مستمر إلى يومنا هذا. أدى ذلك إلى سياسات «الباب المغلق» في أوروبا، بما في ذلك في وجه طالبي اللجوء العالقين في مناطق ليبيا الحدودية، وتستمر هذه التصورات في الضغط على السلطات الليبية الجديدة.

٢٩. انظر: EU press release, European Commission and Libya agree a Migration Cooperation agenda during high-level visit to boost EU-Libya relations, 5 October 2010. Available at: <http://europa.eu/rapid/472/pressReleasesAction.do?reference=MEMO/10>
٣٠. انظر على سبيل المثال بيان الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: Libye/UE: La FIDH et l'UFTDU condamnent les propos racistes du Colonel Khadafi, September 2010. www.fidh.org/Libye-UE-La-FIDH-et-l-UFTDU
٣١. انظر ممر الهجرة الليبي، مرجع سابق.

أول نتيجة لهذه السياسات الجديدة كانت الزيادة المقلقة في عدد الإجراءات القمعية ضد المهاجرين غير الموثقين بأوراق هوية سليمة، الذين استوطنوا ليبيا أو يمرون بها مروراً عابراً، مما أدى إلى إنشاء مخيمات الاحتجاز التي يتعرض فيها المهاجرون لمعاملة قاسية ومهينة، في خرق للاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحمي حقوق الإنسان والتي وقعت عليها ليبيا.^{٣٢} شهادات الشهود عن هذه المخيمات مأساوية وهناك عدد من المنظمات الدولية والهيئات الدولية غطت الانتهاكات التي يشهدها المهاجرون وطالبو اللجوء المحتجزون هناك.^{٣٣}

هذا القمع وانعدام الأمان أثر على جميع المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء – سواء من العمال المهاجرين أو طالبي اللجوء. وضع طالبي اللجوء تحديداً وضع خطر لأن ليبيا لم تصدق على اتفاقية جنيف المتعلقة بحالة اللاجئين. كما أنه بينما صدقت ليبيا على الاتفاقية الحاكمة لبعض مشكلات اللاجئين في أفريقيا الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الذي اعترف بحق اللجوء)،^{٣٤} فليس فيها نظام لجوء وطني مطبق. من عام ١٩٩١ حتى ٢٠١٠، صرح نظام القذافي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالتواجد في ليبيا، لكن لم يتم إضفاء الطابع الرسمي مطلقاً على المفوضية. أثناء تلك الفترة سجلت المفوضية طلبات لجوء وحددت وضع لاجئين وقدمت مساعدات إنسانية، مما يعني توفير الحماية (دون أي ضمانات). في يونيو/حزيران ٢٠١٠ أثناء التفاوض بين ليبيا والاتحاد الأوروبي بشأن عدد وأشكال المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة «غير الشرعية»، أمر القذافي المفوضية بإغلاق مكتبها ووقف جميع أنشطتها في ليبيا، مما خلف آلاف اللاجئين في وضع أكثر خطورة.

الأثر السلبي الثاني للسياسات الجديدة كان تزايد عدد المهاجرين الساعين لمغادرة ليبيا غير المرغبة بهم في قوارب رثة محاولين الوصول إلى لامبوسا أو مالطة. كان ذلك هو ما حدث مع لاجئين من القرن الأفريقي لم يتمكنوا من العودة إلى بلادهم الأصلية.

قبل اندلاع النزاع في فبراير/شباط ٢٠١١ مع تعزيز التعاون الليبي مع إيطاليا وزيادة عدد المهاجرين الذين يتم اعتراضهم في البحر والمعادين إلى ليبيا، أعربت الدول الأوروبية عن رضاها بالنتائج، غير منزعة على ما يبدو من الكلفة البشرية من مهاجرين وطالبي لجوء خرجوا إلى البحر أو أعيدهوا إلى مخيمات الاحتجاز الليبية، حيث تعرضوا لمعاملة إنسانية ومهينة. بينما نفذت إيطاليا هذه السياسة، لم تنبذها أي من دول الاتحاد الأوروبي علناً. أما

٣٢. على سبيل المثال: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، صدقت عليه ليبيا في ١٩٧٠، اتفاقية مناهضة التعذيب، صدقت عليها في ١٩٨٩، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز، صدقت عليها في ١٩٦٨، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم، صدقت في ٢٠٠٤. والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، التصديق في ١٩٨٦. انظر أيضاً: Amnesty International, *Libya of Tomorrow – What Hope for Human Rights?*, June 2010.
٣٣. انظر على سبيل المثال لجنة حقوق الإنسان الاستنتاجات الختامية، ٢٠٠٧ فقرة ١٨ على: www.2h.ohchr.org/english/bodies/hrcr/91.htm; وانظر: Human Rights Watch, Italy/Libya: Migrants describe forced returns, abuse, September 2009. www.hrw.org/fr/news/2009/09/17/italielibye-des-migrants-evoquent-les-retours-forc-s-et-les-mauvais-traitements
٣٤. المادة ١٢ (٣).

بالنسبة لفرونكتس، فإن نائب مديرها التنفيذي غيل أرياس فرنانديز ذكر أن: «بناء على إحصاءاتنا، فإن بإمكاننا القول أن الاتفاقات [بين ليبيا وإيطاليا] كانت ذات أثر إيجابي على المستوى الإنساني، إذ تعرضت حيوات أقل للخطر، بسبب تراجع أعداد المهاجرين. لكن وكالتنا ليست قادرة على التأكيد على ما إذا كان حق طلب اللجوء وحقوق الإنسان الأخرى تُحترم في ليبيا أم لا».^{٢٥}

الآثار المدمرة لتسعة شهور من الحرب على المهاجرين في ليبيا

العصيان المسلح الذي شهدته ليبيا بداية من ١٧ فبراير/شباط ٢٠١١ إثر «الثورات» في تونس ومصر أدى إلى رد فعل عنيف، جاء فوراً ومتصاعداً من نظام القذافي. الشهور التسعة التالية من الحرب الأهلية والتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، كانت ذات تبعات كبيرة على ليبيا والمنطقة، وما زالت تبعات هذه الأحداث غير قابلة للتنبؤ. ويمكن تلخيص آثار ما حدث على المهاجرين في النقاط القليلة التالية:

الخروج الجماعي نحو الدول الأفريقية: أثناء النزاع، لا سيما في الشهور الأولى من القتال، فقد الأجانب – الذين زاد استضعافهم بسبب العنف – وظائفهم وانتشر في أوساطهم الإحساس بانعدام الأمان، مما أدى لفرار جماعي من ليبيا. بحلول ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني، بعد النهاية الرسمية للنزاع بقليل، كانت المنظمة الدولية للهجرة قد سجلت ٧٧٨٩٨١ مهاجراً (غير ليبيين) فروا من ليبيا منذ اندلاع أعمال العنف.^{٢٦} أكثر من ٩٦٪ منهم عبروا حدود ليبيا البرية إلى مصر وتونس – قبل أن يُعادوا إلى دولهم الأصلية.

إغلاق الدول الأوروبية لأبوابها: يظهر من الإحصاءات الرسمية أن نسبة صغيرة جداً من المهاجرين وصلوا بالقوارب إلى شواطئ أوروبا: طبقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فإن ٢٥٩٣٥ شخصاً وصلوا إلى لامبوسا، و١٥٣٠ إلى مالطة، يمثلون مجتمعين أقل من ٤٪ من المجموع. مرة أخرى لجأت الدول الأوروبية إلى تضخيم التقديرات والأرقام لتغذية المخاوف من «غزو» المهاجرين من ليبيا، ومن ثم لتبرير إجراءات المراقبة البحرية الفائقة للعادة التي طبقتها. تحدث وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني عن ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف وافد وحذر من خطر «الخروج الباطلي».^{٢٧}

طبقاً لشهادات مهاجرين وصلوا إلى إيطاليا، فإن نظام القذافي الذي زاد غضبه من حليفته السابقة إيطاليا على انضمامها لتحالف الناتو، أجبر المهاجرين العالقين في الموانئ الساحلية

على ركوب قوارب إلى أوروبا، ليلعب على خيالات «الغزو الأفريقي» لإيطاليا وأوروبا بشكل عام.^{٢٨}

الأغلبية العظمى من الدول الأوروبية رفضت قبول اللاجئين الهاربين إليها من ليبيا، بما في ذلك أولئك الذين احتجزوا عند الحدود التونسية بمخيم شوشة وعند الحدود المصرية في السلوم، وقد منحتهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضع اللاجئين.^{٢٩}

الانتهاكات الموجهة إلى الأفارقة: حيث اتهموا بشكل جماعي بأنهم «مرتزقة» يدعمون القذافي، مما بعث في الأذهان مشاعر العنصرية الكامنة.^{٣٠} رغم أن الملابس والظروف ما زالت غير واضحة، فمن الواضح أن أغلب الأفارقة من جنوب الصحراء الذين جندهم القذافي أقل بكثير من حيث العدد من التقارير الإعلامية، وأنهم لم يكونوا مهاجرين مقيمين في ليبيا، بل مرتزقة «محترفين» من تشاد والسودان وشمال النيجر. العديد من مهاجري الدول الأفريقية الذين لم يتمكنوا من الفرار من ليبيا تجمعوا في مخيمات أعدت بشكل عشوائي في ميناء طرابلس وفي مصرات وأجديابا لحمايتهم. وفرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات المجتمع المدني الدولية المساعدات وتم إخراج العديد منهم من ليبيا بطريق القوارب.

عودة المهاجرين السريعة إلى بلدان تعاني من الفقر، والمخاطر البيئية وانعدام الأمان وحرمان الآلاف من الأسر من مصدر دخلها الوحيد، وزيادة مشكلات البطالة والاضطرابات الاجتماعية في شتى أنحاء المنطقة.^{٣١}

انتشار الأسلحة في منطقة الساحل والصحراء بما يشكل تهديد خطير للأمن والاستقرار في منطقة جنوب الصحراء بالكامل.

زيادة أعداد الوفيات في البحر المتوسط: كان العام ٢٠١١ هو الأكثر دموية في البحر المتوسط. تقدر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إن أكثر من ١٥٠٠ مهاجر هلكوا في البحر في عام ٢٠١١، رغم وجود حرس السواحل ودوريات مراقبة فرونتكس بالإضافة إلى السفن الحربية المشاركة في العمليات بليبيا.

٢٨. انظر على سبيل المثال بيان صحفي: IOM press release, Migrant survivors speak of boat tragedy off the coast of Libya, 9 May 2011. Available at: <http://www.iom.int/jahia/Jahia/media/press-briefing-notes/pbnAF/cache/era-27/08/offonce?entryId=29620>; and <http://ricerca.repubblica.it/repubblica/archivio/repubblica/2011/gheddafi-mandare-barconi-voleva-un-inferno.html>

٢٩. انظر على سبيل المثال: FIDH Report, "Exiles from Libya flee to Egypt: Double tragedy for sub-Saharan Africans", July 2011, op cit.; Joint Press Statement, The Mediterranean: NATO finally comes to the aid of shipwrecked migrants, but the European Union refuses to admit them

٤٠. انظر تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، السابق.

٤١. انظر: May 2012 on the Resolution, Ref. ACP- 30-Parliamentary Assembly ACP-EU Resolution of 28 UE/101.157/A/def

٣٥. ورد في تقرير هيومن رايتس ووتش: Pushed back, pushed around مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٧.

٣٦. تقرير منظمة الهجرة الدولية الإحصائي اليومي، ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٢٧. انظر: L'Humanité, The Italian right believes it is facing a biblical exodus, available in French at: http://www.89exode-%80%humanite.fr/23_02_2011-la-droite-italienne-croit-affronter-un-%C2%AB%E289exode-%80%humanite.fr/23_02_2011-la-droite-italienne-croit-affronter-un-%C2%BB-465763%80%biblique%E2

رداً على هذه الأحداث المأساوية، فتح التجمع البرلماني للمجلس الأوروبي تحقيقاً يهدف إلى تحديد المسؤولين عن هذه الوفيات.^{٤٢} ركز التحقيق على واقعة واحدة وثقتها الصحافة، تخص قارب كان على متنه ٧٢ مهاجراً تركوا في البحر لمدة أسبوعين، رغم دعوات الإنقاذ، مما أدى إلى وفاة ٦٣ من ركابه.^{٤٣} في مارس/ آذار ٢٠١٢ قامت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و«المهاجرون-أوروبا» ومنظمات أخرى لحقوق المهاجرين، قامت بدعم المهاجرين أثناء تقديمهم شكوى للمحاكم الفرنسية بشأن «عدم مساعدة أشخاص في خطر». اتهمت الشكوى الجيش الفرنسي المنتشر في البحر المتوسط ضمن عملية ليبيا بالإخفاق في الرد على دعوات الإنقاذ الصادرة من قارب المهاجرين.^{٤٤} كما نظمت «المهاجرون-أوروبا» والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و«عائلة بلا حدود للمهاجرين ومنظمات أخرى حملة تحت شعار «قوارب للناس - Boats4People» من أجل توثيق والتوعية بهذه المأساة.^{٤٥} في يوليو/ تموز ٢٠١٢ نظمت الحملة فعالية مع قوارب أسطول الحرية من أجل مزيد من التضامن في البحر المتوسط، لصالح منع وفيات المهاجرين المسافرين في قوارب غير آمنة في البحر المتوسط.

شهادة دان هايلي جيبيري، من الناجين من «القارب الذي ترك ركابه

ليمتوا»، أبريل/ نيسان ٢٠١١^{٤٦}

دان هايلي الذي كان يعمل فني سيارات في طرابلس، أوضح قراره بالفرار بالقارب. قال:

«الناس مقسمون إلى مجموعتين: موالون للقذافي وموالون لبنغازي. وهكذا أي أحد يسألك: من تناصر؟ إن قلت «المتبردين» ربما يكون من تكلمه من مؤيدي القذافي، وإن قلت «القذافي» فربما كان من المتبردين. هذا أمر صعب للغاية، خاصة بالنسبة للسود. بدأوا في قتل السود. كانوا يأتون إلى بيوتنا ويسرقون كل شيء لدينا. سرقوا كل شيء من ورشتي لأن فيها علم أخضر، ويجب تعليقه من أجل العمل في ظل نظام القذافي.

«في ذلك الوقت لم يكن بإمكان أحد الذهاب لتونس إلا لو كان معه جواز سفر ونقود ليدفعها للشرطة، لكن لم يكن معنا شيئاً [...] الشيء الوحيد الذي تبقى لنا هو عبور البحر إلى إيطاليا».

على هذه الخلفية جاءت نتائج تحقيق البعثة، وقد أجريت بعد تسعة شهور من سقوط نظام القذافي، وعلى هذه الخلفية لابد من النظر إليها.

٤٢. انظر: PACE, Lives lost in the Mediterranean Sea: Who is responsible? <http://assembly.coe.int/ASP/Doc/XrefViewPDF.asp?FileID=18095&Language=FR>

٤٣. انظر: The Guardian, Aircraft carrier left us to die say migrants, 8 May 2011. www.guardian.co.uk/world/2011/may/08/nato-ship-libyan-migrants

٤٤. الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: non-assistance to persons in danger, 12 April 2012. www.fidh.org/63-migrants-morts-en-Mediterranee

٤٥. انظر: <http://www.boats4people.org/index.php/fr>

٤٦. مقابلة في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١ في ميلان (بييفي إيمانويلي)، وانظر: Heller, C., Pezzani, L., Situ Studio, «Left-to-die boat», April 2012. Forensic Oceanography, Report on the «Left-to-die boat», April 2012



زيادة تهديد المهاجرين وإساءة معاملتهم وزيادة ضعف وضعهم

مخيم في بنغازي تديره كتيبة «ليبيا الحرة»

تم القبض على عدد من المهاجرين من الصومال بعد رحلة طويلة وصعبة في الصحراء ووصلوا إلى المخيم ساعات قبل زيارة وفد البعثة.

إن تجربة المهاجرين واللاجئين الأفارقة أثناء الشهور الأولى من «تحرير ليبيا» من نظام القذافي الدكتاتوري تتلخص في عبارة قالها رجل نيجيري، كان يعمل في ليبيا لمدة خمس سنوات واحتجز في مخيم لمدة خمسة أشهر، وكان هناك أثناء زيارة وفدنا، قال: «كان الأمر صعباً قبل الحرب، ومروع أثناء الحرب، لكنه أسوأ الآن».

الاضطرابات في ليبيا

يواجه المؤتمر الوطني الليبي المنتخب في ٧ يوليو/تموز ٢٠١٢ والحكومة الجديدة تحديات كبرى من أجل إنهاء الفوضى الحالية في ليبيا وتأسيس دولة تحكمها سيادة القانون.

أسفرت الأحداث المؤدية إلى سقوط نظام القذافي عن تشظي القوى السياسية بين عدد من الخصوم المتنافسين من الشرق والغرب والجنوب في ليبيا، الذين شددوا على دور كل منهم في المشاركة في إزاحة الدكتاتور وأبدوا انعدام الثقة في السلطات الانتقالية المركزية. جهاز الحكومة هذا، وهو ضعيف بالفعل وغير كفء في ظل حكومة القذافي، أصبح أكثر ضعفاً أثناء المرحلة الانتقالية، إذ لم تتوفر له خلفية قوية من الشرعية الديمقراطية، وقوضه أيضاً السلوك المقاوم وغير المتعاون من قبل بعض كبار المسؤولين السابقين.

خطر تعميم سياسة العنف وتدهور الوضع الأمني في ليبيا مسألة حقيقية للغاية. زاد في جميع أنحاء ليبيا الانتشار العسكري، وتتواجد فيها كميات كبيرة من الأسلحة في أيدي «الثوار»، من ميليشيات غير مسؤولة أمام الدولة. وقد حدثت مصادمات مسلحة بين الميليشيات المتنافسة في مايو/أيار ويونيو/حزيران ٢٠١٢ خلفت أكثر من مائة قتيل وأدت لهجمات على التواجد الغربي في ليبيا، مثل مهاجمة الصليب الأحمر في بنغازي، بما يعكس تدهور الوضع الأمني. وهناك بوادر على وجود «العمل العصابي» الذي تنتهجه بعض ميليشيات الثوار، الذين يتحركون في ظل إفلات كامل من العقاب، ويظهر ذلك في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المهاجرين الأفارقة والليبيين داكني البشرة.

الاقتصاد غير المهيكل والمصاب بالشلل: باستثناء قطاع النفط، الذي استأنف نشاطه مع عودة الشركات الدولية في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات، فإن باقي الاقتصاد المنتج المعتمد على الاستثمار الأجنبي إلى حد بعيد، ما زال مشلولاً. قطاع الإنشاءات تحديداً، الذي يعتبر سوقاً كبيرة ومصدراً أساسياً للعمل، ظل خاملاً منذ اندلاع النزاع، وما زالت الشركات الأجنبية مترددة في العودة للاستثمار في دولة فيها هذا المستوى الكبير من انعدام الأمان. بموجب قرار صادر عن وزارة الاقتصاد في ١٣ مايو/أيار ٢٠١٢، يمكن للشركات الأجنبية دخول ليبيا مرة أخرى في مشروعات مشتركة مع شركاء ليبيين، وأن يحصلوا على ٨٠٪ من قيمة رأس مال الشركات مع الليبيين.^{٤٧} إلا أن نشاط الأعمال والتجارة

لن ينمو ويزدهر إلا عندما تصبح ليبيا أكثر استقراراً وأماناً.

العنف يعبر الحدود: في منطقة الساحل غير المستقرة أصلاً، يمثل انتشار الأسلحة والرجال الذين حاربوا في ليبيا تهديداً لأمن المنطقة. وفي ليبيا، فإن السيطرة على الحدود الجنوبية تعتبر تحدياً جسيماً لوزارتي الدفاع والداخلية، وهما غير قادرتان على التصدي له؛ نظراً لانعدام النظام القائم والصراع على السلطة وتعقيد مهمة حماية ١٨٠٠ كيلومتر من الحدود الصحراوية. في الوقت نفسه فإن «درع الصحراء».. مجموعة الميليشيات التي تتولى مسؤولية السيطرة على الحدود في الجنوب... كانت ذات أثر كارثي على المهاجرين.

استئناف الهجرة نحو ليبيا

لا يوجد سبيل لمعرفة عدد المهاجرين وطالبي اللجوء المتواجدين حالياً في ليبيا. لم يتمكن أي ممن قابلتهم البعثة من توفير تقديرات دقيقة بأعداد من مكثوا في ليبيا أثناء النزاع، أو عدد العائدين أو الذين دخلوا ليبيا للمرة الأولى منذ توقف الأعمال القتالية.

أثناء زيارات إلى مخيمات الاحتجاز، قابل الوفد ثلاث فئات من الرجال والنساء المحتجزين: مهاجرون من غرب أفريقيا يعيشون ويعملون في ليبيا منذ سنوات، وتشاديون وماليون ونيجيريون غادروا أثناء الحرب وعادوا إلى ليبيا بعد انتهاء النزاع، ومهاجرين من القرن الأفريقي ومصر والسودان وبنغلادش دخلوا ليبيا منذ بدايات عام ٢٠١٢.

رغم عدم وجود معلومات إحصائية، فإن من قابلهم الوفد ومنهم مسؤولون ليبيون وممثلون عن منظمات دولية وحرس للمخيمات، يوافقون على أن عدد المهاجرين واللاجئين الذين يدخلون ويعادون دخول ليبيا في ازدياد.

في طرابلس وبنغازي، لاحظ المراقبون زيادة «ملحوظة» في عدد المهاجرين، وفي بعض الأماكن يمكن رؤية مجموعات من المهاجرين في الصباح ينتظرون على جانب الطريق حتى يمر صاحب عمل يأخذهم ل أداء أحد الأعمال. يتعافى تدريجياً الطلب على العمالة غير الماهرة وهناك تقارير عن ارتفاع الأجر اليومي من ٢٠ ديناراً ليبيا^{٤٨} قبل الحرب إلى ٣٠ و٤٠ ديناراً يومياً. احتياجات العمل الأكثر طلباً الآن هي بمجال الزراعة والرعي. قد تمتد سريعاً إلى قطاع الخدمات والوظائف غير المحتاجة لمهارات التي لا يشغلها الليبيون عادة، حتى قبل استئناف الأعمال الإنشائية الكبرى. وقت البعثة، كانت هناك حسب التقارير زيادة في الطلب على عاملات المنازل المهاجرات، ويُقال إن أصحاب العمل يدفعون حتى ٣٠٠٠ ديناراً لوسطاء الاستخدام (ويستعيدون هذه المبالغ فيما بعد من خلال الخصم من رواتب العاملات).

٤٨. الدينار الليبي يساوي نحو ٠.٦ يورو.

يُسمح للسوريين فقط بدخول ليبيا بحرية دون تأشيرات من خلال حدودها الشرقية، وبدأ مؤخراً العمل بنظام تأشيرات للمصريين ورعايا الدول الأخرى. يقدر وفد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في بنغازي إن هناك بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف سوري دخلوا ليبيا منذ بداية النزاع في سوريا. لا توجد إجراءات تسجيل خروج رسمية لهم وهم عادة ما لا يلجأون إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، خشية الانتقام من السلطات السورية. أغلبهم عمال مهرة يجدون وظائف بسهولة بدعم من المجتمع السوري المتواجد منذ فترة طويلة في ليبيا، وبدعم من لجنة التنسيق السورية في بنغازي. المصريون الذين يتم القبض عليهم أثناء محاولة عبور الحدود بدون تأشيرة عادة ما يُعادون إلى مخيمات احتجاز ثم يُرحلون (كما رأى الوفد في بنغازي وطرابلس).

لكن أقوى تدفق للمهاجرين في ليبيا يأتي عبر حدودها الجنوبية وهو الطريق الأصعب إلى ليبيا. طبقاً لمدير العلاقات الدولية بوزارة الداخلية، اللواء التونسي، هناك نحو ١٥٠٠ شخص يدخلون ليبيا يومياً عبر حدودها الجنوبية. لا يمكن التأكد من هذا الرقم نظراً لطول حدود ليبيا الجنوبية ولغياب أي سيطرة رسمية أو إجراءات تسجيل للوافدين عبر الحدود وللمغادرين. إلا أنه يبدو أن هذه الظاهرة منتشرة حسب شهادات مهاجرين وتقارير لصحفيين ووكالات أبناء عن أنشطة مهربي الأفراد في اثنتي من «المثلثات الحساسة»، بالأساس الحدود الجنوبية الغربية لليبيا مع الجزائر وتشاد والنيجر، والحدود الجنوبية الشرقية مع تشاد ومصر والسودان.

هذا التزايد في حركة المهاجرين يُعزى إلى عدة عوامل تعكس توقعات فردية وجماعية عدة. آمال العثور على وظيفة في بلد يحتاج لإعادة البناء ولتواجد موفري خدمات نقل كثيرين (تاكسي، شاحنات، نقل بضائع، إلخ) يوفرون خدمات النقل السرية، بسعر مرتفع، هي عوامل محفزة دفعت بالعديد من المهاجرين وطالبي اللجوء الذين تعوزهم سبل العيش بكرامة في بلادهم، إلى تجريب حظهم في ليبيا بعد الحرب.

الكثير (منهم أغلب من قابلهم الوفد) يسعون للعمل في ليبيا ولأن يتمكنوا من إرسال نقود إلى أسرهم في بلادهم. بالنسبة للآخرين، تعد ليبيا نقطة انتقالية على مسار للوصول إلى أوروبا؛ هذا هو حال رجال ونساء يفرون من الاضطهاد والقمع والاضطرابات السياسية في بلادهم، ويسعون للجوء في دولة يمكن أن توفر لهم الحماية والمساعدة المطلوبة وهو حقهم بموجب القانون الدولي.

في السياق الحالي، لا توجد دولة في المنطقة قادرة على أو مستعدة لتقديم تدابير الحماية هذه. في ليبيا، فإن انعدام الأمان المنتشر وتفشي اضطهاد المهاجرين يعزز من رغبة البعض في محاولة الوصول إلى أوروبا، رغم معرفتهم بالمخاطر والصعوبات التي سيواجهونها.

الطرق البرية: الابتزاز والاستغلال والعنف

سمع وفد البعثة بشهادات كثيرة عن رحلات مهاجرين إلى ليبيا، يتضح منها مسارات الهجرة

الأساسية عبر الحدود الجنوبية لليبيا. المهاجرون من النيجر وغرب أفريقيا يعبرون حدود النيجر مع ليبيا ويصلون إلى مدينة سبها، بينما القادمون من السودان وتشاد والقرن الأفريقي (إريتريا وأثيوبيا والصومال) يعبرون الحدود بين السودان وليبيا ويصلون إلى بلدة الكفرة.

هناك مهاجرون قابلهم الوفد أكدوا أعمال النقل السرية إلى ليبيا، إذ تم التفاوض عليها في البلدان المجاورة بأسعار تتراوح بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ دولار للشخص يأخذها «الناقلون» أصحاب السيارات الذين يعرفون الصحراء جيداً. قال العديد من المهاجرين إنهم خدعوا ليصدقوا أن السعر «المتفاوض عليه» يغطي تكلفة النقل إلى طرابلس وبنغازي. في الواقع، ما إن يعبروا الحدود يُتركون في وسط الصحراء تحت رحمة المهربين الليبيين. سمع الوفد شهادات عديدة من المهاجرين يصفون كيف تم اختطافهم على يد مسلحين على الجانب الليبي من الحدود، ثم حبسهم وتهديدهم بإجبارهم على تسديد نقود للسماح لهم باستكمال رحلتهم إلى الشمال. المهاجرون الذين لم يكن معهم نقود كافية أُجبروا في حالات عديدة على الاتصال بأسرهم في بلادهم وطلبوا منهم نقل أموال إليهم عبر «ويسترن يونيون». هناك شابة إريتريّة أمضت عدة أيام محتجزة في أحد «السجون السرية» العديدة في سبها، وصفت العنف البدني والأذى الذي تعرضت له مع المحتجزين الآخرين على يد زعيم عصابة. ما إن دفع كل منهم فدية مقدارها حوالي ٧٠٠ دولار، تم إخفاء المهاجرين في شاحنات لنقل البضائع على أن توصلهم الشاحنات إلى مشارف المدن الرئيسية في الشمال. إن تم القبض عليهم في الطريق لدى إحدى نقاط التفتيش العديدة التي تسيطر عليها الميليشيات، تذهب نتائج كل هذه الجهود إلى الاحتجاز لفترة غير معلومة خارج أي إطار قانوني.

سمع الوفد شهادات عديدة من مهاجرين احتجزوا وأعيدوا عبر الحدود إلى تشاد والنيجر والسودان، بغض النظر عن ظروفهم الشخصية أو وضعهم كلاجئين محتملين.

وقت البعثة، كانت الكفرة هي المنطقة الأخطر على المهاجرين، بسبب ارتفاع مستوى انعدام الأمان هناك جراء المصادمات الدامية بين القبائل المحلية.

المهاجرون في يد الكتائب

في سياق التشظي السياسي والفوضى الإدارية وانتشار الأسلحة والمسلحين في أعقاب النزاع في ليبيا، تقوم مجموعات المتمردين السابقين (الكتائب) بنفسها بالحفاظ على القانون والنظام والاستقرار في البلاد، بعيداً عن سيطرة السلطات الحكومية.

ممثل وزارة الداخلية الذي قابل الوفد أقر بأنه إثر تدمير البنية التحتية للجيش والشرطة ومعداتها أثناء الحرب «أصبحت الميليشيات المسلحة هي الطرف الوحيد المتبقي القادر على حماية ليبيا»، رغم أنه شدد على أن هذا أسفر عن مشكلات عديدة تحتاج للتصدي لها في أسرع وقت ممكن. من المقدر أن هناك نحو ٢٠ ألف عنصر من الميليشيات ادمجوا بالقوات

وصم الأفارقة بالعار والعنصرية الممارسة ضدهم

كما رأينا، فإن في ليبيا اليوم تركة ثقيلة عميقة الجذور من العنصرية ضد الأفارقة من جنوب الصحراء، فاقم منها سنوات من سياسة القذافي بوصم المهاجرين الأفارقة بأمر سلبية. في ليبيا التي لا يوجد فيها مجتمع مدني يدافع عن حقوق الإنسان من قبل، ثم بدأت هذه المنظمات في الظهور منذ فترة صغيرة، فإن الأزدراء المعمم والاشتباه بالسود في أوساط الليبيين يعتبر أرض خصبة لأعمال العنف، التي يقام منها أصغر الشائعات.

هذا هو ما حدث أثناء أعمال الشغب المعادية للأفارقة في عام ٢٠٠٠. كما أن هذا ما حدث أثناء النزاع الأخير، عندما انتشرت الشائعات في شتى أنحاء ليبيا بأن القذافي جند أفارقة من جنوب الصحراء ليقاتلوا إلى جانب قواته وأنهم يرتكبون أعمال اغتصاب وأعمال وحشية أخرى. نتيجة لذلك أصبح هناك تهديد لتواجد الأفارقة في ليبيا والإساءة إليهم على أساس أنهم قد يصبحون مرتزقة يقاتلون لصالح القذافي. دفع هذا المناخ المخيف بمئات الآلاف إلى الفرار من ليبيا - أو بالنسبة لمن يتمكنون من المغادرة - والإقامة في البيوت مخفيين خشية الهجمات. هناك حالات اغتيال وتعذيب وغيرها من أشكال المعاملة المهينة وثقتها العديد من الهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، ومنها الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان.^{٤٩}

لم يتم فتح تحقيقات فعالة في هذه الجرائم وهناك احتمالات قليلة للغاية بتوفير العدالة على مستوى ليبيا. قانون رقم ٣٨ الخاص بالإجراءات الانتقالية، الذي تبناه المجلس الوطني الانتقالي في مايو/أيار ٢٠١٢، ينص على قرار بالعفو عن المسؤولين عن الجرائم المرتكبة لحماية أو دعم الثورة. في مارس/آذار ٢٠١١ فتحت المحكمة الجنائية الدولية - بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ - تحقيقاً في الوضع في ليبيا. في مايو/أيار ٢٠١١ ذكر مدعي المحكمة أن أحد أولويات التحقيق ستكون «مزامع الهجمات ضد الأفارقة من جنوب الصحراء الذين توجد تصورات خاطئة أنهم مرتزقة».^{٥٠}

مرت شهور، ورغم أن اليوم قلت مثل هذه المزاعم، فإن الاشتباه والعنصرية ما زال منتشران في ليبيا. الشائعات الحالية التي سمعها الوفد مراراً في أماكن عديدة داخل المخيمات وخارجها، تكرر تيمات روج لها القذافي في مطلع الألفية الثالثة: الأفارقة الوافدون يأتون بالأمراض (لا سيما الإيدز) والسلوك غير الأخلاقي (شرب الكحول وغواية النساء) والعمل بالدعارة والمخدرات. تحدث الوفد مع سائق تاكسي في طرابلس فوضح لنا هذه النقطة. بعد أن قال إنه

المسلحة الليبية أو بالمجتمع المدني. منذ بداية يونيو/حزيران ٢٠١٢ هناك آلاف من الثوار، في منطقة طرابلس وافقوا على توقيع عقود مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، لكن هذه العملية غير مؤكدة وهشة. في الجنوب، تقوم كتائب عديدة من المتمردين السابقين، الذين يزعمون كونهم عناصر في حركة «درع الصحراء»، تقوم بإجراء دوريات قرب المعابر الحدودية لمقاربة عبور السلع والأسلحة ولحاولة وقف المهاجرين غير الشرعيين (أي جميع الذين يعبرون الحدود الصحراوية عبر شبكات المهربين).

بينما أخفقت السلطات الانتقالية في اتخاذ إجراءات للتصدي لمشكلة الهجرة، فإن كتائب الميليشيات سيطرت على هذه المسألة. كما قال قيادي بكتيبة تُدعى «ليبيا الحرة» في فخر: «بعد انتهاء الحرب تولينا المسؤوليات بأن تخصصنا في السيطرة على المهاجرين. أهم شيء اليوم هو تطهير البلاد من الأجانب الذين ليست معهم أوراق إقامة سليمة. علينا أن نضع حداً لممارسات القذافي الذي كان يترك الأفارقة يدخلون ليبيا. لا نريد أن يأتي هؤلاء الناس إلينا بالأمراض والجرائم. نريد الآن أن يكون مع جميع المهاجرين تأشيرات سارية وتصاريح عمل».

هذه «المهمة» التي تولها متمردون سابقون تستند فحسب إلى اعتبارات أمنية على خلفية من العنصرية والزيونفوبيا، وقد أسفرت عن ممارسات منتشرة تمثلت في الاعتقال التعسفي والاحتجاز التعسفي للأجانب والمهاجرين وطالبي اللجوء، في عدم مراعاة تامة لحقوق الإنسان.

اعتقالات الأجانب، لا سيما الأفارقة من جنوب الصحراء، تتم بشكل ممنهج عند نقاط التفتيش التي تسيطر عليها الميليشيات لدى مداخل البلدات والقرى وعلى الطرق الرئيسية. ميليشيات الثوار هذه التي تعمل خارج أي إطار قانوني عهدت إلى نفسها مسؤولية اعتقال المهاجرين بشكل عشوائي، باستخدام أساليب تشمل اللجوء إلى العنف. منذ بداية عام ٢٠١٢، تبنت الميليشيات ممارسات شرطية قاسية وغير قانونية من عهد القذافي لتوقيف المهاجرين غير الشرعيين الذين ليست لديهم جوازات سفر وتأشيرات أو تصاريح إقامة سليمة. إلا أن من المستحيل تقريباً أن يكون لدى جميع المهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء الأفارقة هذه الأوراق.

إما ليس لديهم جواز سفر لأنهم هربوا من بلادهم (مثال: إريتريا والصومال والسودان (دارفور)) أو لأنهم لم يمتلكوا جواز سفر قط (مثال: تشاد والنيجر) أو معهم جوازات سفر لكن لا يمكنهم إصدار تأشيرات إقامة أو تجديدها لأنه لا توجد حالياً سلطات إدارية تتولى هذه المسألة.

تدخل الميليشيات البيوت وأماكن العمل وتعتقل من ليست معهم وثائق سليمة. بعض المهاجرين أفادوا بتعرضهم لمعاملة سيئة ولسرقة نقود وأشياء قيمة أخرى منهم. ثم يتم نقلهم - ومعهم الأمتعة القليلة القادرين على حملها لا أكثر - إلى مخيمات الاحتجاز.

٤٩. انظر على سبيل المثال، مجلس حقوق الإنسان: Human Rights Council, Report of the International Commission of Inquiry to investigate all alleged violations of international human rights law in the Libyan Arab Jamahiriya, A/ June 2011; FIDH Report, "Exiles from Libya flee to Egypt: Double tragedy for sub-Saharan 1,44/HRC/17 Africans", July 2011, op cit.

٥٠. بيان عن ليبيا في مؤتمر صحفي لمدعي المحكمة الجنائية الدولية، ١٦ مايو/أيار ٢٠١١، على: www.icc-cpi.int وانظر أيضاً: التقرير الأول لمدعي عام المحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن بشأن تطبيق القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ٤ مايو/أيار ٢٠١١ فقرة ٣٦.

يجب ألا يُسمح للأفارقة بدخول ليبيا بسبب ما يجلبون من أمراض إلى البلاد، قال إن على ليبيا استخدام «عمال من باكستان أو الهند، مثل دول الخليج».

يعتقل ثوار الميليشيات الناس بسبب مظهرهم ومخيمات الاحتجاز التي يديرونها ممتلئة بالأساس بشكل شبه حصري بالأفارقة سود البشرة. في بعض الأحيان الأفقر في طرابلس، أبدى بعض الأفارقة الذين قابلناهم أثناء الزيارة تعرضهم للمضايقات المستمرة والحوادث العنصرية في هيئة إهانات ومداهمات مفاجئة لبيوتهم يشنها مسلحون يهددونهم ويسرقون ما لديهم من نقود وأمتعة قليلة.

غياب السياسة والرؤية حول كيفية التصدي لمشاكل المهاجرين

رغم أهمية القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تربط المهاجرين بدولة مثل ليبيا، فمن الواضح أنه منذ اندلاع النزاع فإن الرد الوحيد كان «تجريم» معمم للمهاجرين الذين تركوا في عهدة السيطرة المتعسفة للميليشيات المسلحة. بعيداً عن الاعتبارات الأمنية، لا يوجد حتى إطار عام لسياسة عن الهجرة، ولم نر مثل تلك السياسة وقت الزيارة، ولا يوجد ممثل للحكومة للتصدي لعمليات الاعتقال التعسفي والحبس والترحيل. في غياب نظام قضائي عامل وفي غياب سيادة القانون، تمر الانتهاكات الجسيمة ضد المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء وطالبي اللجوء التي يرتكبها أفراد وجماعات مسلحة بلا عقاب على الإطلاق.

أثناء النزاع في عام ٢٠١١ دعت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان المجلس الوطني الانتقالي مرات كثيرة إلى أن يدين علناً وبحزم العنف المرتكب ضد المهاجرين الأفارقة في مناطق خاضعة لسيطرة «المتطرفين». في مارس/آذار ٢٠١١ أصدر المجلس الوطني الانتقالي خارطة طريق من ثماني نقاط تحت مسمى «رؤية ليبيا الديمقراطية». ورد في النقطة الثامنة أن الهجرة والإقامة والمواطنة ستكون خاضعة لإدارة المؤسسات الحكومية، بما يحترم مبادئ وحقوق اللجوء السياسي والحريات العامة. كما ورد في خارطة الطريق أن ليبيا سوف تنضم إلى المجتمع الدولي فيما يخص رفض العنصرية والتمييز... مع الدعم القوي للسلام والديمقراطية والحرية.^{٥١}

فيما يخص معاملة الأجانب، هذا الإعلان بالنوايا ظل دون تنفيذ. في الأغلب يمكن تفسير عدم التنفيذ بعدم توفر الشرعية للسلطات الانتقالية في مواجهة جماعات المتطرفين السابقين وفي غياب أجهزة الدولة العاملة كما يجب. لكن يبدو أن هناك تردد من جانب السلطات إزاء معالجة مشكلة سياسة الهجرة في ليبيا «الجديدة» مع التردد إزاء الاستمرار أو الانقطاع عن سياسات الماضي في هذا الصدد.

في الوقت نفسه، فإن أسوأ الممارسات في ظل القذافي مستمرة، بما في ذلك مظاهر العنصرية والزيوفوبيا الأكثر فجاجة، في ظل توفر رد فعل ضعيف من السلطات. في العلاقات الدولية، أعلنت ليبيا نية إحداث القطيعة مع سياسات عهد القذافي، وهو ما يظهر نقيضه في استئناف المفاوضات مع الدول الأوروبية بغية تنشيط اتفاقات التعاون من أجل «مكافحة الهجرة غير الشرعية». سوف يصبح على الحكومة الجديدة أن تتخذ موقفاً من هذه القضايا بسرعة، والتي تمثل اختباراً للطموحات الديمقراطية لليبيا.

من الواضح لكل المراقبين أن ليبيا بحاجة إلى عمال أجانب للإسهام في إعادة تشغيل الاقتصاد. لكن الوفاء بهذا المطلب بموجب القانون لن يحدث إلا إذا وجدت إجراءات واضحة تؤسس لمسألة استقدام العمال الأجانب، وحقوقهم في الإقامة والسكن، وضمان ظروف العمل الملائمة ومكافحة الوصم بالعار والعنصرية والتمييز، لا سيما ضد المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء، وتوفير سبل الإنصاف والتعويض القانوني لهم.

بوادر مقلقة من أوروبا

رغم أن المؤسسة السياسية الأوروبية تعرف تماماً بطبيعة حالة انعدام الأمان التي يواجهها المهاجرون وطالبي اللجوء في ليبيا وجسامة الانتهاكات لحقوقهم الإنسانية، فمن المقلق للغاية أن نرى هدف السيطرة على المهاجرين مستمراً في أن تغلب كفته على كافة جميع الاعتبارات الأخرى.^{٥٢}

يستمر التلاعب بالحقائق والأرقام فيما يخص «الهجرة غير الشرعية» على جانبي المتوسط. كما رأينا، فإن جميع المهاجرين تقريباً المتواجدين حالياً في ليبيا أو الذين دخلوا ليبيا، يجدون أنفسهم الآن في وضع «غير قانوني» لمجرد أنه لا توجد إجراءات تسجيل للأجانب معمول بها حالياً هناك. بينهم عدة آلاف يمكن اعتبارهم لاجئين محتملين، ولا تتوفر آليات حماية لهم في ظل غياب نظام لجوء وطني واتفاق رسمي بين ليبيا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. استأنفت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تواجدها في ليبيا منذ عام ٢٠١١، لكن لم تحصل على تصريح بتسجيل طلبات اللجوء أو تنظيم عمليات إعادة توطين.

ويعتبر الخروج من ليبيا بالقوارب - مع كل ما تحمله هذه الرحلة من معاناة ومخاطر - هو الاختيار المتبقي لعدد من الناس يتعرضون للمعاملة السيئة في ليبيا، أو الذين لديهم مخاوف مبررة على سلامتهم في غياب أي إطار قانوني للحماية.

إن السعي لتوفير سياسات تهدف إلى اعتراض المهاجرين في البحر وإعادةتهم إلى ليبيا تنطوي

٥٢. انظر: 09/Fargues, P. and Fandrich, C., Migration after the Arab Spring, MPC Research Report, 2012.

سنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٤) وهذا من بين أمور أخرى شملتها المناقشات.

سوف يتم تحضير هذه الخطة في سياق مشروع «الهجرة الأورومتوسطية III»^{٥٨} الذي بدأت أعماله في بروكسل يوم ٣٠ مايو/أيار ٢٠١٢. المشروع متعلق بعشر بلدان من الجنوب، جنوبي المتوسط (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس، الأراضي الفلسطينية المحتلة)^{٥٩}. هناك ميزانية خمسة مليون يورو في إطار سياسة الجوار الأوروبية مخصصة لهذا المشروع.^{٦٠}

مشروع «الهجرة الأورومتوسطية III» يهدف إلى «[...] تعزيز التعاون في إدارة الهجرة من أجل بناء قدرات شركاء منطقة المتوسط حتى يوفروا حلاً فعالاً وشاملاً لمختلف أشكال الهجرة. سوف يساعدهم في إنشاء آليات لتعزيز فرص الهجرة الشرعية، ولدعم الإجراءات الرامية للربط بين الهجرة والتنمية وزيادة الأنشطة من أجل وقف الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، ولتعزيز قدرات إدارة الحدود في دول الجوار المتوسطي».^{٦١} لا توجد مرجعية محددة فيما يخص تدابير حماية حقوق الإنسان.

أما بالنسبة لمن يستحقون الحماية الدولية كلاجئين بسبب الاضطهاد أو غيرها من أوجه التهديد في بلدانهم الأصلية، فلا توجد مقترحات جادة ظهرت. في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ دشنت المفوضية الأوروبية برنامج الحماية الإقليمية RPP في شمال أفريقيا. المشروع يعمل بالفعل في مصر وتونس، ومن المخطط مده إلى ليبيا. هدفه هو نقل إدارة أزمات اللاجئين التي تقع خارج حدود الاتحاد الأوروبي إلى خارجه. بالإضافة إلى ذلك، فهناك برنامج لإعادة التوطين بالاتحاد الأوروبي بدأ في ٢٩ مارس/آذار ٢٠١٢. مشاركات الدول الأعضاء في البرنامج طوعية، ومن يخضع إليه يتلقى دعماً مالياً من صندوق اللاجئين الأوروبي المنشأ في فترة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ ضمن برنامج عام «لدعم وإدارة تدفق المهاجرين». أولويات البرنامج المعلنة لعام ٢٠١٣ تشمل إعادة توطين اللاجئين المسجلين طرف المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ليبيا وتونس ومصر. لكن هناك مشكلة ذات حدين: (١) المفوضية السامية ليست مخولة بتسجيل اللاجئين في ليبيا. (٢) عدد أماكن إعادة التوطين المعروضة من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي هو عدد ضئيل للغاية. في عام ٢٠١١ على سبيل المثال، تمت إعادة توطين ٧٠٠ لاجئاً لا أكثر في دول الاتحاد الأوروبي.^{٦٢}

٥٨. حل مشروع Euro-Med Migration III محل Euro Med Migration I (مشروع من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ بكلفة ٢ مليون يورو) و Euro Med Migration II (مشروع بكلفة ٥ مليون يورو من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١) ولم تشارك ليبيا في هذين المشروعين.

٥٩. في ٢٣ مايو/أيار ٢٠١٢ قرر الاتحاد الأوروبي تجديد تعاونه مع سوريا بسبب الموقف السياسي في البلاد. لكنه شدد على أن «[...] بما أنه من حيث المبدأ تعتبر سوريا مستحقة للتعاون تحت مظلة سياسة الجوار الأوروبية، فسوف يتم استئناف الأنشطة مع تحسين الوضع». انظر: www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=401&id_type=10

٦٠. سياسة الجوار الأوروبي هي «[...] إستراتيجية سياسية فضفاضة لها هدف طموح هو تعزيز رفاهية واستقرار وأمن دول الجوار الأوروبي من أجل تقادي وجود أي تباينات حادة بين أوروبا ودول جوارها».

٦١. انظر: www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=401&id_type=10

٦٢. انظر: 09/Fargues, P. and Fandrich, C., Migration after the Arab Spring, MPC Research Report, 2012

ولا توجد حتى الآن حلول أوروبية أو دولية للعثور على حلول مستدامة لمشكلة اللاجئين في ليبيا، لا سيما من جاءوا من دول القرن الأفريقي (إريتريا^{٦٣} والصومال^{٦٤} وأثيوبيا)^{٦٥} والمستثمرون في الفرار من النزاعات والنظم القمعية.

في ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٢ تبنى مجلس الاتحاد الأوروبي سلسلة من الإجراءات بمجال حقوق الإنسان (إطار العمل الإستراتيجي لحقوق الإنسان والديمقراطية، خطة عمل الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان والديمقراطية، تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي معني بحقوق الإنسان)، وتعهد بتعزيز حقوق الإنسان «[...] في كل مجالات العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي دون استثناء» وأن الاتحاد الأوروبي سوف «[...] يضع حقوق الإنسان في قلب علاقاته مع الدول الأخرى، بما في ذلك الشركاء الاستراتيجيين». من الضروري ضمان انطباق هذا الالتزام على قضايا الهجرة. هذا البُعد مهم بشكل خاص في سياق ليبيا.

إن القانون الدولي والقانون الأوروبي^{٦٦} وكذلك الاستقرار الإقليمي، يتطلبان الآتي: كف جميع الأنشطة التي تسهم في تصور و/أو تنفيذ سياسات تهدف إلى تطبيق إجراءات لأجل «احتواء» المهاجرين داخل حدود ليبيا، رغم استمرار انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، وأن تعلق أنشطة التعاون على القضايا التقنية الفنية وتتعامل مع قضايا تشمل الإفلات من العقاب على جرائم العنصرية والزيونفوبيا، والاعتقالات وأعمال الاحتجاز التعسفية والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة والعمل الجبري، إلى آخره.

على سبيل المثال، يتعين على الاتحاد الأوروبي ضمان أن برامج التعاون التي تتم في إطار مشروع «الهجرة الأورومتوسطية III» تسهم في الإصلاحات الديمقراطية وفي إرساء سياسات للهجرة تفيد المهاجرين ودول الخروج والوصول التي يخرج منها ويقصدها المهاجرون، وفي توفير فرص للهجرة الشرعية في ظل الاحترام الكامل للالتزامات حقوق الإنسان الدولية.

ضبط الحدود البحرية: اختبار للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

قال رئيس حرس السواحل الليبي، اللواء عبد الله تومية الذي قابل الوفد إنه إثر تدمير الناطو لسفن بحرية، أصبحت معدات قواته قليلة. هناك اثنتان من قوارب الدورية التي أهدتها إيطاليا لنظام القذافي تم تدميرها بينما تحتاج القوارب الأربعة الأخرى لقطع غيار وفنيين إيطاليين حتى تعود للعمل. قال إنه يتوقع أن تسفر المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وإيطاليا عن استبدال قوارب البحرية ومعدات الرادار («قروض فقط، سوف نسدد ثمنها لاحقاً») وإنشاء دوريات بحرية مشتركة.

٦٣. انظر على سبيل المثال: www.amnesty.org/fr/region/eritrea/report-2012

٦٤. انظر على سبيل المثال: www.amnesty.org/fr/region/somalia/report-2012

٦٥. انظر على سبيل المثال: www.amnesty.org/fr/region/ethiopia/report-2012

٦٦. اتفاقية إنشاء الاتحاد الأوروبي، اتفاقية عمل الاتحاد الأوروبي وميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.



حرص اللواء تومية على أن يشدد على الطبيعة «الإنسانية» لعمليات الإنقاذ التي تؤديها قواته، مشيراً إلى أن القوات «أنفذت» ٧١٠ مهاجراً بين ٢٧ أبريل/ نيسان وأواخر مايو/ أيار ٢٠١٢. مصطلح «الإنقاذ» يشير إلى اعتراض قوارب المهاجرين في البحر، بغض النظر عما إذا كانت في مشكلة أم لا، وإعادتهم إلى سواحل ليبيا حيث يُسلمون إلى «المسؤولين عن الهجرة غير الشرعية» والذين كما شهد الوفد، يضعونهم في مخيمات احتجاز لأجل غير مسماة. يتعاون حرس السواحل الليبي عن كثب مع السلطات البحرية الإيطالية، وكذلك مع السفن التجارية التي يصادفها في منطقة العمليات ومع العاملين بمنصات النفط، والذين يمكنهم دعوتهم «لاستضافة» المهاجرين المعرضين في البحر مؤقتاً حتى إعادتهم إلى ليبيا.

اطلع الوفد على بيانات باعتراض قوارب المهاجرين بحراً في الشهور الأخيرة: ٦٣٥ مهاجراً تم اعتراضهم بين نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ ونهاية يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢.

بين ٢٨ مارس/ آذار و٢٧ مايو/ أيار ٢٠١٢، تمت عمليات الاعتراض التالية لقوارب المهاجرين:

- ٢٨ مارس/ آذار ٢٠١٢: ٢٤ صومالياً وشخص واحد من مالي، بينهم ٦ سيدات.
- ٣٠ مارس/ آذار ٢٠١٢ الساعة ١٢:٣٥: ١٢٥ مهاجراً في قارب زودياك.
- ١ أبريل/ نيسان: ١٥ مهاجراً نجوا من حادث تناقلت التقارير وفاة ٦٠ شخصاً فيه. تم العثور على بعض الجثث في البحر، على مسافة ٦٥ ميلاً من الشاطئ.
- ٩ أبريل/ نيسان: ٥٤ مهاجراً. في هذه الحالة تصرف حرس السواحل الليبي بناء على طلب وبناء على معلومات من حرس السواحل الإيطالي.
- ٢٦ أبريل/ نيسان: ٣١ مهاجراً صومالياً في قارب زودياك بلاستيكي ٦ متر.
- ٢٧ أبريل/ نيسان: ٣٠ إريترياً وصومالياً واحداً في قارب زودياك ٦ متر.
- ٢٥ مايو/ أيار: ٩١ شخصاً جميعهم صوماليين، وقارب آخر فيه ١٠ أشخاص في حالة سيئة. تم استعادة ١١ جثة من البحر، وكانت تطفو حول القارب. في اليوم نفسه، تم اعتراض مجموعة كبيرة من الأشخاص على متن قارب يحتاج للإنقاذ خارج المياه الإقليمية الليبية على يد سفينة بضائع كرواتية وسفينة بضائع لبنانية. بناء على طلب حرس السواحل الليبي، أخذت السفينتان المجموعة إلى ميناء طرابلس. فيما بعد تلقى الوفد تأكيداً بهذه الأحداث من مجموعة من الناجين الصوماليين الذين قابلناهم في مخيم احتجاز طويشة. زعموا أنهم ضحايا لأعمال الإعادة القسرية الجماعية لأن وقت اعتراضهم كانوا داخل منطقة البحث والإنقاذ المالطية.
- ٢٧ مايو/ أيار: ٨٩ مهاجراً صومالياً بينهم ١٢ سيدة.

هذه المعلومات التي لم يسبق نشرها تكشف عن وضع اللاجئين العالقين في ليبيا اليائس. جميع من تم اعتراضهم تقريباً هم رجال ونساء من دول لا توجد فيها أنظمة حقيقية للدولة (الصومال وإريتريا)، ويسعون للحماية في أوروبا. على الدول الأوروبية أن تأخذ هذه الحقيقة في الحسبان على وجه السرعة.

مخيم الطويشة في طرابلس
امرأة شابة من الصومال معتقلة في المخيم منذ مايو ٢٠١٢
وهي واحدة من الناجين من القارب الذي عقدت عليه رحلتها
مع المهاجرين الآخرين وقد تعرض القارب لصعوبات على
الساحل الليبي.



الاحتجاز التعسفي : أداة مهمة في سياسة الهجرة الليبية

مخيم بورشادة، غريان

يحتجز المهاجرين في ازدحام شديد وظروف غير صحية وفي حرارة لاتطاق

بدءاً من مطلع الألفية الثالثة، استخدم القذافي احتجاج المهاجرين إثباتاً لاستعداده للتعاون مع سياسة السيطرة على تدفق المهاجرين الخارجيين الأوروبية. أثناء عهد القذافي، هناك تقديرات بأنه كان في ليبيا ٢٠ مركز احتجاج للمهاجرين غير الشرعيين على الأقل، خارج أي إطار عمل قانوني، حيث يمكن احتجاج المحتجزين فيه لأجل غير مسمى.^{٦٧} السبيل الوحيد للفرار من الاحتجاز كان تقديم الرشوة للحراس. وكانت سياسة الاحتجاز تجد التمويل من أوروبا، التي ساعدت على إنشاء مخيمات المهاجرين «غير الشرعيين». على سبيل المثال مخيم بورشادة الذي زاره الوفد تبرعت بتكليفه للقذافي حكومة برليسكوني، الذي وبدلاً من احتجازه المهاجرين فيه، كان يرسلهم إلى منشأة تدريب عسكري.

أثناء نزاع ٢٠١١ تم إخلاء هذه المخيمات، إما لأن المحتجزين تمكنوا من الفرار أثناء الفوضى السائدة، أو لأن الحراس فتحو بوابات المخيمات وتركوهم يخرجون.

منذ سقوط الديكتاتور، سيطرت على المخيمات ميليشيات قوامها متمردين سابقين، بدأوا يتحملون مسؤولية قضايا الهجرة، وفتحو أماكن احتجاز مؤقتة أخرى. هناك نحو ١٠٠ مركز لاحتجاز المهاجرين، حسب التقارير، متواجدة في فترة بعد الحرب مباشرة. طبقاً لمن قابلهم الوفد، فوقت الزيارة كان هناك ٢٠ مخيماً للمهاجرين غير الشرعيين. تمكن الوفد من تحديد أماكن ١٤ مركزاً منها، وهي مركزة بالأساس في الجنوب حول الكفرة وسبها (انظر الخريطة في ملحق ١). أثناء المقابلات مع المهاجرين، كانت هناك مخيمات أخرى مركزة على الحدود الليبية التونسية ذُكرت بدورها. ذكر ممثلو المنظمة الدولية للهجرة إن السلطات الليبية هدفت إلى إنشاء ٦ مراكز احتجاز في الجنوب وأربعة أخرى على طرق الهجرة الرئيسية.

وبعد البعثة تنبه الوفد إلى وجود مخيم احتجاز آخر في طرابلس يُدعى صبراتة منتجة دليلاً، حيث وطبقاً لمنظمة حييشة، منظمة المجتمع المدني، هناك ٣٥٠ لاجئاً إريترياً تم اعتراضهم في البحر (منهم ٥ سيدة - ٦ على وشك وضع أطفال - وطفلين صغيرين) وتم احتجازهم هناك. نددت منظمة المجتمع المدني المذكورة بحالات العنف وإساءة المعاملة في هذا المخيم.

انتهاكات للحقوق الأساسية

ممارسة الاحتجاز الممنهج للمشتبهين بأنهم مهاجرين غير شرعيين لفترات دون آجال محددة، تتناقض مع معايير قانون حقوق الإنسان الدولي، التي تطالب بأن يكون الاحتجاز لفترات

محددة وبموجب القانون.^{٦٨}

كما تطالب المعايير الدولية بألا يُحتجز المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء إلا في ظروف استثنائية عندما تتمكن السلطات من إظهار أن في كل حالة احتجاز فردية أن الاحتجاز ضروري ومتناسب مع المهمة المحددة المطلوبة (مثال: التحقق من الهوية، إجراءات لمنع الشخص من الاختباء، أو لتنفيذ أمر ترحيل). من المفضل في كل الحالات اتباع إجراءات بديلة لإجراءات الاحتجاز.^{٦٩}

وضع لا يمكن السيطرة عليه في غياب أي إطار قانوني: تقريباً جميع المخيمات تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة. تديرها كتائب محلية من متمردين سابقين يديرون المخيمات بشكل مرتجل تمليه عليهم ظروف المكان. في بعض الحالات، يعتبرون مسؤولين أمام المجالس المحلية، بينما في حالات أخرى هم مسؤولون أمام قادة الميليشيات المعترف بهم أمام وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية. وتتم إنابة إدارة مخيمات أخرى إلى أفراد، يستغلون المهاجرين وتربطهم صلات بشبكات ابتزاز.

أغلب مدراء وحراس المخيمات يزعمون أنهم «متطوعون» لا يحصلون على أجر يقومون بهذا العمل لثبوتوا «التزامهم بالثورة». إلا أنه يبدو من المرجح أن أغلبهم يتلقون الإسهامات التي يحصل عليها المقاتلين السابقين وأن بعضهم يكملون هذا الدخل بأن يطالبوا المهاجرين بدفع نفود مقابل الإفراج عنهم أو أخذ «عمولات» من أصحاب عمل يريدون أيدي عاملة رخيصة من المخيمات (انظر أدناه).

إجراءات تسجيل مرتجلة: تسجيل الأفراد الذين يدخلون المخيمات ويغادرونها عمل عشوائي وغير مركزي. يصعب هذا كثيراً من تحديد هوية وأعداد الأفراد الذين يموتون رهن الاحتجاز، وكذلك في التعرف على المستحقين للحماية الدولية منهم. سعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لأخذ إذن بإنشاء نظام تسجيل للاجئين المحتملين أو الأشخاص المستضعفين (النساء الحوامل والأطفال والقصر غير المصحوبين ببالغين والمرضى) لكن حتى الآن إما تُرفض طلباتها أو لا تتم متابعتها بسبب غياب أي مسؤولين عن هذه الموضوعات.

الظروف اللاإنسانية والمهينة: أفاد المهاجرين الذين قابلناهم بتعرضهم لمعاملة قاسية من الحراس، وكميات غير كافية أو سيئة من الطعام والياه، وعدم إتاحة الرعاية الصحية. يمضي النزلاء أغلب وقتهم محتجزين في زنازين مزدحمة أو في أماكن ظليلة يعانون

٦٨. مجموعة مبادئ حماية جميع الأفراد من أي من أشكال الاحتجاز أو الحبس (المبدأ ٤) أقرته الجمعية العامة في قرار رقم ٤٣/١٧٢ بتاريخ ٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مادة ٩. انظر: <http://www2.ohchr.org/french/law/detention.html>

٦٩. مزيد من المعلومات عن المعايير الدولية الناطمة لاحتجاز المهاجرين، انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، دائرة مستديرة عالمية حول بدائل احتجاز طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين والبدون جنسية: ملخص ونتائج، يوليو/تموز ٢٠١١، على: www.unhcr.org/refworld/docid/4e315b882.html

٦٧. قانون رقم ٦ لعام ١٩٨٧ بشأن تنظيم دخول وإقامة وخروج الرعايا الأجانب إلى ومن ليبيا. يجرم القانون الهجرة غير الشرعية. يواجه المخالفون للقانون الحبس (الدة غير محددة) وغرامة بمقدار ٢٠٠ دينار ليبي أو كليهما (مادة ١٩). في الواقع، لم يتم نسب اتهامات لمن تم القبض عليهم واحتجازهم. كما يصرح القانون باحتجاز الأفراد قبل طردهم، ولا يحدد أية فترة للاحتجاز ولا توجد فيه أحكام خاصة بالظن على الأحكام المتصلة بمخالفة القانون (مادة ١٩). للاطلاع على ملخص بالوقف في حقبة القذافي انظر: «Libya/ Detention Profile», Global Detention Project. <http://www.globaldetentionproject.org/countries/africa/libya/introduction.html#fc2476>

فيها من درجات حرارة عالية. في العادة لا يسمح لهم بمغادرة زنازينهم إلا أوقات الطعام، عندما يصطفون لأخذ طبق ممتلئ بالأرز أو المعكرونة (بالإضافة إلى صوص حار أو بدونه). يبدو أن عملية منح الإذن للمحتجزين بالذهاب إلى أماكن مفتوحة أو بممارسة أنشطة رياضية عملية عشوائية، بناء على مزاج الحراس، الذين يسمحون للمحتجزين بالخروج من الزنازين في حالات نادرة فقط. ظروف الاحتجاز هذه لا تستوفي المعايير الدولية^{٧٠} ويمكن اعتبارها معاملة لاإنسانية ومهينة.

لا تعتمد المخيمات في إدارتها على السلطات الحكومية ولا تتلقى تمويل من الدولة. رغم مزاعم مديريين بالمخيمات بأنهم يدفعون ثمن الطعام «من جيوبنا أو من السكان» يبدو أن هذه حقيقة جزئية لا أكثر، فالأطعمة الرئيسية (الأرز والإسباجيتي) توفرها منظمة «مساعدة ليبيا - LIBAID» للمساعدات الإنسانية، التي تقوم بتوزيع جزء من إمدادات البرنامج العالمي للغذاء. كما توفر هيئة الصليب الأحمر الدولية والهلال الأحمر الليبي والمجالس المحلية حشايا للنوم وأبسطه وملابس في بعض الأحيان، وتوفر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين معدات للرعاية الصحية.

العنف البدني والنفسي: يتعرض السجناء لإهانة دائمة وأحياناً لعنف بدني قاسي، طبقاً لمن أجريت معهم مقابلات. هذا هو ما يحدث تحديداً عندما يشكون من أوضاعهم المعيشية، وإثر محاولات الهروب، أو بعد اعتراضهم في البحر. رصد الوفد وجود كدمات وندبات على أذرع وصدور بعض المهاجرين. رصد الوفد أعمال عنف نفسي يمارسها الحراس تتمثل في السلوك القاسي والعنصري نحو المحتجزين.

وجود قُصر غير مصحوبين بباليغين وأطفال صغار السن:

يتم الفصل بين الرجال والنساء في المخيمات، وعادة ما لا يُسمح للأزواج والزوجات بالتجمع. رصد الوفد وجود قُصر غير مصحوبين بباليغين في زنازين الرجال والنساء على السواء، وصبية وفتيات صغار بين ١٣ و١٧ عاماً في نفس الزنازين مع الباليغين. كما قابل الوفد سيدات حوامل وأمهات محتجزات معهن أطفال وأطفال صغار للغاية. أوضاع المعيشة الصعبة في المخيمات لا تلائم الأطفال الصغار على الإطلاق، وهذا يعتبر خرق للمعايير الدولية، بما في ذلك اتفاقية



مخيم بورشادة: أم نيجيرية وتحلبها محتجزون منذ مارس ٢٠١٢

٧٠. بما في ذلك الاتفاقيات التي وقعتها ليبيا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية مناهضة التعذيب، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

حقوق الطفل، التي صدقت عليها ليبيا في عام ١٩٩٣^{٧١}

التشغيل القسري للمحتجزين يبدو أنه ممارسة شائعة في جميع مخيمات الاحتجاز. يمثل شاغلي المخيمات مخزوناً من العمالة الرخيصة المتوفرة بناء على مزاج حراس المخيمات وبناء على اتفاقات سرية بين إدارات المخيمات وأصحاب العمل.

طبقاً لمدراء مخيمات زارها الوفد فإن «العقد» الموقعة مع أصحاب العمل تنص على رسم يُحسب مقدماً بناء على مدة الخدمة. يمكن أن يحتاج العمل لأن يغادر المهاجرون مخيماتهم لعدة ساعات أو أيام، أو حتى شهور، بناء على طلب صاحب العمل. من حيث المبدأ، عليهم أن يعودوا إلى مخيماتهم لدى انتهاء العمل، ما لم يعرض عليهم أصحاب العمل عقود عمل إضافية. إذا لم يعجب العمل صاحب العمل، يمكن إعادة المهاجرين قسراً إلى المخيم. يزعم مدراء المخيمات أن المهاجرين يحصلون على أجر عملهم. إلا أن من قابلناهم من المهاجرين قالوا إنهم لم يحصلوا على أجرهم المتفق عليه أو لم يحصلوا عليه بالمرّة، وأن إدارة المخيم تخصم لنفسها جزءاً من الأجر لدى دفعه.

خارج أي إطار قانوني، فإن المهاجرين غير الحائزين على أوراق رسمية الذين يختارون بناء على حالتهم البدنية («يتم صفهم مثل العبيد» طبقاً لممثل إحدى المنظمات الدولية شهد على مشهد من هذا النوع)، تعوزهم أي أشكال حماية أو آليات للإنصاف على انتهاكات حقوقهم (عدم الحصول على أجور، أعمال العنف، إلخ). حتى إذا كان لهم نظرياً رفض هذه الوظائف فهم نادراً ما يفعلون هذا، إن أتيحت لهم فرصة للخروج من الظروف اللاإنسانية التي يتعرضون لها في المخيمات. من المهم أيضاً معرفة ما الامتيازات التي تعود على مدراء المخيمات من هذه الممارسة.

على ضوء ظروف المخيمات، لا يمكن اعتبار المهاجرين قادرين على قبول أو رفض الوظائف المعروضة عليهم. وهذه الممارسة قد تعتبر شكل من أشكال العمل القسري كما عرفته اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ (١٩٣٠) التي صدقت عليها ليبيا عام ١٩٦١ وتنص على: «[...] يعتبر عملاً قسرياً أو إلزامياً أي عمل أو خدمة منتزعة من أي شخص بطريق التهديد بعقوبة ولا يتقدم لها الشخص المعني طواعية». (مادة ٢).

الاحتجاز لأجل غير مسمى: يُمنح الإذن بمغادرة المخيمات بشكل متعسف، من قبل مدراء المخيمات والكتائب المحلية. هناك أربع أوضاع مختلفة لمنح تصاريح الخروج عرفت بها البعثة:

٧١. اتفاقية حقوق الطفل، مادة ٣٧ نصت على: «(ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كحل أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة. (ج) ... وبوجه خاص، يفصل كل طفل محروم من حريته عن الباليغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك».

زيارات داخل المخيمات مخيم طويشة - طرابلس

يقع هذا المخيم في ضاحية من ضواحي طرابلس قرب المطار. هو أحد مراكز الاحتجاز التي استخدمها نظام القذافي وساعدت المنظمة الدولية للهجرة على تجهيزه بالمعدات، ويتكون من أماكن ظليلة كبيرة في أوضاع سيئة، وزنازين كبيرة نسبياً دون نوافذ فيها فتحات صغيرة في الأسقف، يُحتجز في كل منها ٥٠ مهاجراً. الجرافيتي «الثوري» الذي تراه في شتى أنحاء المدينة يوجد منه أيضاً على جدران المخيم الخارجية.

يدير المخيم كتيبة، هي ميليشيا مسلحة بالكلاشنيكوف ويرتدي عناصرها ثياباً عسكرية. كان مديرها حريصاً على أن يعرض المكان على الوفد ونادى بأن تساعد المنظمة الدولية في «إفراج المخيم» لأنه وزملائه لا يمكنهم الإفراج عن المحتجزين. وقت الزيارة، كان في المخيم ٥٠٨ مهاجراً، بينهم ٤٦٨ صومالياً و٣٣ مواطناً من دول أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء و١١ مصرياً. بينهم حوالي ١٠٠ سيدة نيجيرية وصومالية.

ندد المهاجرون بظروف المعيشة غير المحتملة وهم يُفرجونا على الزنازين. هم محبوسون في مساحات خاوية من الأثاث تماماً طوال النهار، فيها حشايا للنوم وبطانيات لا تُغير أو تنظف أبداً موضوعة على أرض الزنازين. الأبواب والفتحات موصدة أغلب الوقت والتهوية للحرارة للسيئة مما يؤدي إلى جو خانق غير محتمل. الوقت الوحيد الذي يُسمح فيه للمحتجزين بالخروج من الزنازين هو أثناء خروجهم لأخذ أطباق الطعام أثناء استراحات الوجبات في مطبخ المخيم. هم مجبرون على شرب المياه من الصنبور مباشرة. وظروف النظافة الصحية والصرف الصحي سيئة للغاية، والمراحيض مُركبة داخل الزنازين ونظام الصرف الذي يحتاج إلى تصليح تنبعث منه روائح كريهة. لا يقابل النزلاء الطبيب داخل المخيم أبداً. المهاجرون الذين تم اعتراضهم بعد خمسة أيام في البحر في أوضاع صحية سيئة وأخذوا إلى المستشفى لدى وصولهم طرابلس، لم يحصلوا على فحص طبي منذ جلبهم إلى المخيم.

الصوماليون الذين تم اعتراضهم في البحر: أغلب الصوماليين المتواجدين في المخيم أثناء الزيارة دخلوا ليبيا إثر سقوط القذافي. قالوا إن الأمر استغرقهم شهرين لعبور الصحراء والعثور على قوارب للذهاب إلى أوروبا. بعد اعتراضهم في البحر وهم في قوارب ممتلئة بالهواء، أعادهم حرس السواحل إلى ليبيا، ومن قبل سفن تجارية. وأغلبهم كانوا في حالة من الصدمة جراء وفاة أشخاص كانوا معهم في البحر.

كان هناك بعض الصوماليين ضمن مجموعة من ١٤٢ مهاجراً غادروا ليبيا بطريق القارب إلى أوروبا. بعد خمسة أيام في عرض البحر، مات ٣٢ شخصاً منهم. عندما اقترب قاربهم من مالطة، تم اعتراضهم وأخذوا إلى حرس السواحل الليبيين الذين أعادوهم إلى ليبيا، حيث

- الإفراج عن المحتجزين عندما تصبح المخيمات مزدحمة للغاية ولا تتوفر للحراس سبل إسكان وإطعام المحتجزين جميعاً.
- الإعادات الجماعية: تُدعى السفارات المعنية إلى توفير تصاريح لرعاياها وتنظم المنظمة الدولية للهجرة عملية الإعادة على متن طائرة خاصة.
- يستخدم أصحاب عمل لبييون المحتجزين في الظروف وبالمواصفات المذكورة أعلاه.
- الفساد: دفع مبالغ مالية كبيرة لإدارة المخيم أو لوسطاء لبييين ذوي نفوذ لتأمين الإفراج عن المحتجزين بالمخيمات (وهي ممارسة يُقال إنها شائعة بشكل خاص في المناطق الجنوبية).

انعدام اليقين هذا عن مصيرهم والخوف من البقاء محبوسين لشهور أو حتى لسنوات، يولد الخوف والقلق بين المحتجزين، لا سيما بالنسبة لمن تصبح حياتهم في خطر إن عادوا إلى بلادهم الأصلية.

عدم وجود آليات للإنصاف والتعويض القانوني: في هذا السياق، لا يمكن للمهاجرين مقابلة محامين، ولا اللجوء لآليات العدل الوطنية، أو تنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم.

الاستضعاف التام للمهاجرين المحتاجين للحماية الدولية

نفس ظروف التوقيف والاحتجاز التعسفي تنطبق على المهاجرين غير الحائزين على أوراق سليمة وطالبي اللجوء. إلى الآن رفضت السلطات الليبية السماح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتسجيل طلبات اللجوء والحماية بموجب ولاية وتكليف المفوضية السامية. ما زالت المفوضية غير معترف بها كما يجب في ليبيا ولايتها هناك مقتصرة على أفضل الأحوال لأن ليبيا ليست من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين.

يبدو أن مدراء المخيمات يقرون بأنه لا يمكن إعادة الإريتريين والصوماليين قسراً إلى بلادهم، لكن لا توجد إجراءات معينة متبعة للتعامل مع حالات هؤلاء الرجال والنساء والأطفال المحتجزين في المخيمات لأجل غير محددة. السبيل الوحيد لأن يأمل طالبي اللجوء في أن يُفرج عنهم من المخيمات والاستفادة من الحماية الدولية المستحقة لهم، هو أن يحصلوا أولاً على وثائق من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقر بوضعهم كأشخاص مستحقين للحماية، ثم منحهم تأشيرات للاستيطان في أوروبا وأمريكا الشمالية.

انعدام الأمان المنتشر وعدم توفر إطار قانوني للحماية في ليبيا، التي لم يسبق أن كانت ترحب باللاجئين، يفسر المحاولات البائسة لطالبي اللجوء العالقين في ليبيا لمحاولة بلوغ أوروبا. هؤلاء الناس بالأساس هم من تجدهم على متن سفن وقوارب تغادر الشواطئ الليبية في طريقها إلى أوروبا. هم من يُعادون إلى المخيمات بعد اعتراضهم في البحر، من قبل حرس السواحل الليبي، أو يُعادون إلى ليبيا من قبل الدوريات البحرية الأوروبية بدعم من فرونتكس. حكومات أوروبا المستمرة في الحديث عن تهديد غزو المهاجرين «غير الشرعيين» القادم من ليبيا عليهم أن يدركوا أن الأغلبية العظمى ممن يتحدثون عنهم هم طالبو لجوء يحتاجون للحماية.

وُضعوا قسراً في المخيم.

السيدات المستضعفات: قابل الوفد مجموعة من ٤٨ سيدة نيجيرية بعضهن حوامل، وهن محبوسات منذ أكثر من ٣ أشهر في المخيم. هُن في ليبيا لمدة تتراوح بين ٣ و٥ سنوات، يعملن كخادمت في بيوت ليبية. منذ وصولهن إلى المخيم لم يقابلن ممثلين عن سفارتهم. بعضهن معهن جوازات سفر وبعضهن فقدن الجوازات. ذكرن أنهن لا يردن العودة إلى نيجيريا، ويفضّلن الاستمرار في العيش والعمل في ليبيا. بعضهن لديهن أطفال في ليبيا. قال مدير المخيم إنه تم القبض عليهن على صلة بمزاعم دعارة وتعاطي مخدرات، وهي مزاعم أنكرنها تماماً، وقلن إنه تم توقيفهن من بيوتهن.

هناك عدة سيدات من دولة بنين أمضين في المخيم نحو ٣ شهور في نفس الزنزانة. هناك واحدة منهن كانت راقدة على الأرض، قالت إنها مصابة بهشاشة في العظام ونُقلت إلى المستشفى مرتين لفحصها، لكن لا تحصل بشكل منتظم في المخيم على الدواء ولا تقابل طبيب.

في وقت الزيارة كانت هناك نحو ٦٠ سيدة صومالية متجمعات في زنزانة مجاورة. كن قد خططن للهجرة إلى أوروبا بعد الوصول إلى ليبيا بنهاية الحرب. هناك عشر منهن على الأقل حوامل. نددن بظروف العيش في المخيم واشتكين من الطعام الحار وسوء المياه. مثل الرجال المحتجزين، تعرضن منذ فترة قريبة لصدمة أثناء محاولة بلوغ أوروبا بحراً. هناك سيدة حامل في الشهر السادس شهدت على وفاة زوجها وكان بين ٢٢ صومالياً هلكوا أثناء الرحلة. قالت هاته السيدات اللاتي تعرضن للصدمة جراء هذه التجربة المأساوية إنهن لن يركبن قارباً مرة أخرى قط.



مخيم الطويشة في طرابلس

«مات زوجي أمام عيني. كنا في القارب منذ خمسة أيام، تائهون، دون طعام. فقد زوجي وعيه من الضعف وسقط، وقد أصاب نفسه عندما سقط في الماء، وغرق أمام أعيننا. لم يفعل

الغدرالية الدولية لحقوق الإنسان / ليبيا: يجب أن تتوقف «عمليات صيد» المهاجرين

أي أحد أي شيء. رأيته يبكي. تركنا ستة أطفال في الصومال مع أمي وأنا حامل في الشهر السادس. فقدت كل ملابسي. انظري، كل ما تبقى لي هو ملاءة أعطاها لي بحارة من السفينة وسترة من الهلال الأحمر. لا يمكنني العودة إلى الصومال هكذا! أريد العثور على مكان أعمل فيه لأنفق على أطفالي».

المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء المتواجدون في ليبيا منذ سنوات. في مكان آخر بالمخيم، قابل الوفد مجموعة من ٣٣ شخصاً من غرب أفريقيا، من غامبيا وغانا وغينيا ومالي ونيجيريا والسنغال، وهم محبوسون منذ ثلاثة إلى أربعة أسابيع. أغلبهم يعيشون في ليبيا منذ سنوات عديدة ومكثوا في ليبيا أثناء النزاع. كانوا يعملون بتصاريح عمل سارية، لكن منذ انتهاء الحرب لم يتمكنوا من تجديد التصاريح لأنه لا يوجد مكان يرتادونه لتجديد التصاريح. وهم من ثم مهاجرين «غير شرعيين»، وعرضة للاعتقال التعسفي والاحتجاز. أفادوا بالقبض عليهم من بيوتهم ومن أماكن العمل. أكدوا أن لا نية لهم بالذهاب إلى أوروبا وأنهم يريدون الاستمرار بالعمل في ليبيا. بعضهم لديهم أصحاب عمل على استعداد لمساعدتهم في الخروج من المخيمات والعودة إلى العمل.

«أنا أعيش في ليبيا منذ ١٩ عاماً، وتم القبض عليّ منذ خمسة أيام، ووضعوني هنا. كنت في متجر فواكه افريقية حيث كنت أعمل عندما جاء مسلحون في الثامنة صباحاً للقبض على جميع من في المتجر، أنا وثمانية أشخاص آخرين. قالوا لنا إن تصريح إقامتي انتهى، لكن لا يوجد مكان أجده فيه! صاحب المتجر الليبي جاء إليّ ليحاول تأمين الإفراج عني لكن الحراس رفضوا».

رجل نيجيري

مصريون ينتظرون الطرد: كما قابل الوفد مجموعة من ١١ مصرياً في زنزانة أخرى أمضوا في المخيم عدة أيام. كان مع بعضهم جوازات سفر، ومع بعضهم تأشيرات دخول، لكن تم القبض عليهم لأن ليس معهم تصاريح عمل (من المستحيل حالياً استخراج تصريح عمل). تمت مصادرة هواتفهم لدى وصولهم للمخيم. وقد طلبوا المساعدة من سفارتهم للإفراج عنهم.

مخيمات في منطقة غريان (جبل نفوسة، غرب ليبيا)

مخيم انتقالي (ترانزيت) في غريان

أثناء البحث عن مخيم بورشادة، تعثر الوفد في مخيم انتقالي (ترانزيت) صغير، يقع على مشارف بلدة غريان وسط ركاب ما كان قاعدة عسكرية قبل أن يغير عليها تحالف الناتو ويقصفها. المخيم يتكون من بعض السقائف الصغيرة رثة الحال، وهي مكان احتجاج مؤقت

الغدرالية الدولية لحقوق الإنسان / ليبيا: يجب أن تتوقف «عمليات صيد» المهاجرين

للمهاجرين المقبوض عليهم على يد الثوار في المنطقة. الأوضاع المعيشية صعبة للغاية ويشنكي الحراس من عدم تعاون السلطات معهم في توفير الطعام للمخيم.

أثناء الزيارة وجدنا ٢٠ مهاجراً محتجزين في المخيم، هم بالأساس من تشاد وغانا والنيجر ونيجيريا. بعضهم أمضوا في المخيم ساعات قليلة، وبعضهم فيه منذ أيام. أوضح عناصر الميليشيا إن المهاجرين اعتقلوا لدى نقاط تفتيش حول مدينة غريان ثم تم جلبهم إلى المخيم للتسجيل، ثم يتم بعد ذلك نقلهم إلى مخيم بورشادة وأن هناك نحو ١٢٠٠ مهاجر مروا بالمخيم منذ تولي الميليشيا السيطرة على مسألة المهاجرين في المنطقة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

قال المهاجرون الذين قابلناهم إنهم يعملون في ليبيا منذ ما قبل الحرب وقد عادوا للبحث عن عمل في غريان، حيث كانوا يعملون في الماضي. لكن منذ بداية العام، بدأت نقاط التفتيش تظهر في كل مكان.. أولئك القادمون من النيجر قالوا إنهم أمضوا ١٤ يوماً في الطريق إلى غريان من خلال طريق يمر بسبها. قالوا إنه لم يحدث في الماضي أن تم القبض عليهم أو احتجازهم. لكن الآن على حد قولهم، يتم توقيف المهاجرين لدى نقاط تفتيش الميليشيات حيث عليهم إظهار تصاريح الإقامة الخاصة بهم. أعربوا عن قلقهم لأنهم لا يعرفون ماذا سيحدث لهم.

مخيم بورشادة

مخيم بورشادة - الأكبر من نوعه للمهاجرين في المنطقة الغربية - يقع في منطقة صحراوية على مسافة نحو ٨٠ كيلومتراً جنوب غربي طرابلس وعلى مسافة ١٠ كيلومترات من بلدة غريان. المخيم الذي يقع في منطقة نائية على مسطح صخري لا توجد فيه أشجار عند سفح جبل نفوسة، يتكون من نحو ٤٠ سقيفة بأسقف معدنية، كلها مكشوفة على الشمس. كل سقيفة فيها نحو ٦٠ شخصاً وهي مغلقة بقضبان حديدية. هذه صورة صادمة لمخيم يتكون من أقفاص كبيرة فيه مهاجرين أفارقة من جنوب الصحراء. يُقال إن المخيم يستوعب ٢٢٠٠ شخص. وقت الزيارة كان فيه ١٠٨٩ مهاجراً بينهم ١٢٠ سيدة وسبعة أطفال.

وصل الوفد دون أن يعلن عن قدومه وقابل مدير المخيم لفترة قصيرة قبل أن يقابل الحراس الذين أخذوا أعضاء الوفد في جولة بالمكان. قام «الإيطاليون» ببناء المخيم في عهد القذافي ليخدم كمكان لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين. لكن في الواقع استخدم النظام السابق المكان كقاعدة للتدريبات العسكرية. سيطر المتمردون على الموقع بالقوة وهو الآن مخيم لاحتجاز المهاجرين، منذ ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. تمكن الوفد من السير في أرجاء المخيم والتحدث مع المهاجرين المحتجزين، بقدر ما كان هذا ممكناً أخذاً في الاعتبار أن الرجال كانوا وراء القضبان.

مثل المخيمات الأخرى، يدير الثوار منشأة بورشادة بعيداً عن سيطرة وزارة الداخلية. قال الحراس وهم يقدمون أنفسهم بفخر بصفتهم كمتطوعين يعملون لصالح وطنهم: «نحن نؤدّي واجبنا كثوار». كرروا علينا فكرة أن جميع المحتجزين الأفارقة يحاولون وصول أوروبا بحراً وأنه تم القبض عليهم بموجب اتفاق بين ليبيا وأوروبا، وهي فكرة نازع المهاجرون الذين قابلناهم في صحتها.

شهد المخيم لبعض الوقت معدل دخول وخروج سريع للمحتجزين بسبب تدخل السفارات المعنية والمنظمة الدولية للهجرة من أجل إعادة الجماعية للمحتجزين على متن طائرات. هناك حوالي ٣٥٠ نيجيريا كانوا محتجزين في المخيم وقت الزيارة. وقد أمضوا فيه بين ٣ و٦ أشهر، خلال فترة إغلاق السفارة النيجيرية في ليبيا. تم افتتاح السفارة مرة أخرى الآن وكانت تتوقع وقت الزيارة أن تتم إعادة النيجيريين المحتجزين في بورشادة إلى نيجيريا قريباً، لكن الذين قابلناهم استخدموا وصف «الترحيل». لكنهم يعتبرون الترحيل هو الحل الوحيد لخروجهم من المخيم.

كان الهلال الأحمر ومجلس غريان المحلي يقدمان المياه والطعام للمخيم. لكن الحراس قالوا إن الإمدادات غير كافية، لا سيما المياه. نظراً للحرارة الشديدة في أماكن إقامة المحتجزين، زاد قصور المياه بسبب خطر الجفاف والمشكلات الصحية.

٤٩

الحراس يفرضون القواعد كما يرونها: يبقى المهاجرين محصورين في «أقفاصهم» ليلاً ونهاراً، ولا يُسمح لهم بالخروج إلا للوقوف في طوابير للحصول على وجباتهم وفي مناسبات خاصة. وقت انتهاء الزيارة شهد الوفد على قرار مفاجئ من الحراس بإخراج المحتجزين من زنازينهم للعب مباراة كرة قدم. زعم المهاجرون الذين قابلناهم إن هذه هي أول مرة يخرجون لممارسة الرياضة منذ أكثر من ٣ أشهر. رصد الوفد مئات الرجال يتحركون بلا حماس في ملعب كبير. من المرجح أنه مع إغلاق الأبواب وراء الوفد وهو يغادر، تمت إعادة المحتجزين إلى «أقفاصهم».

ظروف معيشية غير مقبولة للسيدات والأطفال

هناك سقائف في أحد أركان المخيم مخصصة للسيدات والأطفال والمرضى. هناك سور حديدي بين جانبي المخيم تم فتحه أثناء الزيارة، لكن لم نصل إلى المكان الذي يقيم فيه المرضى.

كانت أغلب السيدات من نيجيريا. وقت الزيارة كانت هناك ١٠٤ سيدة إجمالاً، بينهم ١٢ سيدة حامل، وبعضهم معهن أطفال صغار (٧ يوم الزيارة، ومنهم الرضع). الأغلبية كُن في ليبيا قبل الحرب، يعملن مصنفات للشعر وفي الخياطة، إلخ. أثناء النزاع اختبأن أغلب الوقت وقد شعرن بالرهبة لأن المهاجرين يُقتلون ويُضربون. قبض عليهن رجال الميليشيات في بداية عام ٢٠١٢ من بيوتهن وأماكن العمل. قالت أغلبهن إن معهن جوازات سفر لكن ليس معهن

٤٨

تصاريح عمل. أمضت بعضهن في المخيم نحو ٣ أشهر، وبعضهم ٦ أشهر. كان أزواج بعض السيدات محتجزين في الجانب الآخر للمخيم، بينما هناك أخريات أزواجهن في طرابلس، والأطفال محتجزين مع بعض السيدات. قالت بعض السيدات إن أطفالهن في نيجيريا. وإذا مُنح الاختيار، قالت النيجيريات إنهن يفضلن الإقامة والعمل في نيجيريا ولا يتحملن فكرة العودة للوطن وليس معهن أكثر من الثياب التي يرتدونها بعد سنوات من العمل في ليبيا.

قالت سيدة نيجيرية شابة إنها كانت تعيش في غريان حيث يعمل زوجها حتى أبلغ عنهم صاحب البيت وأخذ رجال الميليشيا الأسرة كلها إلى المخيم. تم الإفراج عن زوجها الذي كانت أوراقه سليمة، لكنها ظلت في الحبس مع طفلتها البالغة من العمر ١٨ شهراً وتعيش في خوف من «الترحيل» بينما يستمر زوجها في العمل في غريان.

وضع السيدات والأطفال الصغار مقلق بشكل خاص في هذه البيئة العدائية والعنيفة. هناك سيدة تشادية محتجزة مع طفلها، اللذين يبلغان من العمر ٤ و٦ سنوات، قالت إن المياه تسبب مشاكل صحية للأطفال. وأضافت وهي تشير إلى السقائف حيث يُحتجزون: «ليس هذا مكاناً للأطفال». رصد الوفد فتاة تبلغ من العمر عاماً واحداً تقرب من «القفس» المحتجز فيه والدها، الذي هتف: «ما رأي ابنتي في وأنا هنا هكذا بينما لم أرتكب أي خطأ!»

المرضى وراء القضبان

هناك زنانتان مخصصتان للمرضى تقعان إلى جوار سقائف السيدات: واحدة فيها رجل نائم على الأرض مخصصة للمحتجزين ذوي الأمراض الخطيرة أو المعدية، والأخرى «المرضى نفسياً»، وفيها رجل من بنين وآخر من غانا (وهناك رجل من مالي تم الإفراج عنه وإعادةه إلى بلده). يتم التحفظ على المحتجزين في زنانات «المرضى نفسياً» مع إغلاق بابها بالقفل والمفتاح ليلاً ونهاراً، ولا يُسمح لهم بالخروج منها مطلقاً، وتُمر وجباتهم إليهم من وراء القضبان الحديدية.

إهانات وإهدار للحقوق

كان الرجال المقسمين حسب الجنسية من بلدان منها تشاد ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال محتجزين في ٢٦ سقيفة محمية بقضبان حديدية، مصطفة في صفوف إلى جوار بعضها البعض على الجانب الآخر من المخيم. كانوا يجلسون ويقفون متلاصقين، يمسون بالقضبان بحثاً عن نسمة هواء في درجة الحرارة المرتفعة هذه... كانت الحرارة مرتفعة بالفعل في أواسط يونيو/حزيران... وكان الطقس داخل الأكواخ لا يُحتمل. قال النزلاء إنهم أُجبروا على النوم على الأرض وأن القمل والحشرات تعضهم وتتغذى عليهم في هذه الأوضاع غير الصحية. وبعد أن تحدثوا عن معاناة حياتهم اليومية، تحدث العديد من المحتجزين عن المعاملة القاسية والمهينة التي يكابدونها على يد حراس الميليشيا، الذين وعلى حد قولهم، يتغيرون باستمرار.

وبعد أن انتهزوا لحظة التفت فيها الحراس بعيداً، أظهر بعض المحتجزين للوفد جراح حديثة في أجسادهم من أثر الضرب وأثار لرصاص في السقف من بنادق أطلق الحراس نيرانها لترهيبهم.

وقال الرجال في السقائف المخصصة للنيجيريين (نحو ٣٥٠ شخصاً وقت الزيارة) إنهم محتجزون منذ ستة أشهر وأصبحوا لا يطيقوا هذا الوضع. قبل الحرب، على حد قولهم، كانت لديهم وظائف جيدة، أغلبهم في أعمال البناء، كسباكين وكهربائيين وعمال طوب. بصفتهم سود، تعرضوا للاضطهاد وقت الحرب، حتى رغم أن معهم جوازات سفر. بعد النزاع قبض عليهم رجال مسلحون: «قالوا لنا إن لا مكان للسود في هذا البلد وأنهم سيعيدوننا إلى بلدنا». قبل زيارتنا بقليل، زار مسؤولون من السفارة النيجيرية المحتجزين لتنظيم إعادتهم. قال أحد المحتجزين: «ليس لنا حق الاختيار. على كل، العودة أفضل من العيش في هذه الظروف».

وهناك مجموعة من ٨٨ رجلاً من مالي، كانوا يعملون في ليبيا قبل الحرب، قدموا شهادات شبيهة. قالوا إنهم أمضوا في المخيم شهرين - حتى وقت الزيارة - دون تغيير ثيابهم، وبعضهم كانوا حفاة بلا أحذية، بعد القبض عليهم من أماكن عملهم وعند نقاط التفتيش. أولئك الذين لم يكن لديهم شيء يرتدونه أعطوهم ثياب عسكرية. لكنهم يخشون أن تعطي هذه الملابس الانطباع بأنهم شاركوا في الحرب في دعم للقذافي وأنهم سيرحلون.

بعض المواطنين الـ ١٦٠ التشاديين المحتجزين في المخيم كانوا في ليبيا قبل النزاع فيما وفد آخرون إلى ليبيا مع نهايتها. أغلبهم محتجزون في المخيم منذ عدة أشهر. أعربوا عن قلقهم لأن سفارتهم لم تزهم منذ شهرين. هناك شخص يعيش منذ ١٣ عاماً في مصراة فقد كل شيء بعد القبض عليه وهو في طريقه لتجديد جواز سفره. هناك آخر يعمل كعامل زراعة في ليبيا منذ ١٨ شهراً. قال بعض أعضاء المجموعة للوفد إن رجلاً تشادياً في حالة صحية متدهورة مات في المخيم قبل يومين من زيارة الوفد. ولا يعرف أحد أين جثمانه، و«لم نتكّن أبداً من تلاوة صلاة عليه».

كما وجدنا مهاجرين من النيجر (نحو ٢٠٠) يحتلون سقيفتين كبيرتين. كانوا قد وصلوا جميعاً إلى ليبيا أملاً في العثور على عمل بعد سقوط القذافي.

«جاءوا بي إلى هذا المخيم قبل ١٥ يوماً بعد ٤ شهور من الكفاح في ليبيا. هذه هي أول مرة لي في ليبيا. قال الناس إنني سأجد عمل هنا بعد انتهاء الحرب، وكنت بحاجة لجني النقود لأساعد أسرتي لأن زرعني هلك السنة الماضية. خطت للعمل ٥ أو ٦ شهور قبل أن أعود إلى بلدي. لم أفكر أبداً في الذهاب إلى أوروبا! دخلت مع مجموعة صغيرة لليبيا عبر الصحراء بسيارة تاكسي ووصلنا إلى سبها. وهناك اختبأنا ودفعنا ٢٥٠ ألف فرنك الليبيين ليأخذونا إلى طرابلس. أخفونا وراء صناديق خضراوات. لكن أوقفنا مسلحون عند نقطة تفتيش. وضعونا في الحبس ثم جلبونا إلى هنا. تم القبض على سائق الشاحنة بدوره، لكنه أفرج عنه في اليوم التالي. إذا كنا نعرف أننا سنعامل هكذا، ما كنا جئنا في الأساس! كلنا نريد الخروج من هنا

وأن نعود إلى بلدنا، هناك شخص من سفارة النيجر جاء قبل أيام وأعطانا تصاريح مرور. الرحلة مكلفة للغاية وسوف نعود لبلدنا لا نحمل شيئاً إلا الديون. رجل من النيجر

هناك مهاجرون كثيرون قابلهم الوفد ذهبوا إلى عكس ما أكد عليه رجال الميليشيات بأن جميع الأفارقة «مهاجرون محتملون إلى أوروبا»، وهي الفكرة التي أخذت كمبرر لطريقة معاملة المهاجرين ولـ «حماية أوروبا من الهجرة غير الشرعية».

عمل جبيري؟

بينما كان الوفد يتحدث مع المحتجزين، مرت سيارة يقودها رجل ليبي وتوقفت أمام باب إحدى السقائف وبدأ في التفاوض مع أحد حراس المخيم. هتف الحارس قائلاً شيئاً ما عبر القضبان الحديدية، ثم فتح البوابة وأخرج ستة مهاجرين صعدها على متن الشاحنة بعد الكثير من الصياح والامتناع. كان المشهد كما تم تفسيره للوفد فيما بعد، عبارة عن صاحب عمل ليبي يستقدم عمالاً لزرعته. ابتعد الرجال في السيارة وهم لا يعرفون إلى متى سيعملون، وما إذا كانوا سيحصلون على أجر أم لا، وكم سيتقاضون. سأل الوفد هذه الأسئلة لصاحب العمل الليبي الذي رفض الإجابة. يبدو أن المحبوسين في أقفاص طوال النهار يرون هذه الممارسة – المنظمة بوضوح بطريق التواطؤ من مدير المخيم والحراس – الشر الأقل، حتى رغم أنها من أشكال العمل الجبري.



مخيم بورشادة، غاريان

إحدى أصحاب العمل يوظف مهاجرين من المخيمات وهم لا يعرفون المدة المطلوبة للعمل وإذا سيتم إصراف أجر لهم.

بادرة على التضامن:

الصورة الأخيرة من الزيارة كانت بادرة تضامن أبادها صاحب عمل ليبي وصل بسيارته ليسلم متعلقات شخصية لأسرة نيجيرية على وشك الترحيل. بالنسبة لأغلب المهاجرين من المهم استعادة متعلقاتهم الشخصية قبل الترحيل. فارتدائهم لثياب نظيفة وجيدة يزيد من قدرتهم على تحمل الخزي الذي يشعرون به لدى عودتهم إلى بلادهم.

مخيم قنفودة في بنغازي

هذا السجن – كما يظهر من اللافتة المعلقة على مدخله – كان يخدم أيضاً كمركز احتجاز للمهاجرين في عهد القذافي. يتكون من سقائف كبيرة لها محاطة بأسوار عالية عليها سلك شائك. المكان في الداخل عبارة عن حجرات كبيرة عارية ومتسخة فيها فتحات قرب السقف تكاد لا تدخل أي ضوء للنهار. المخيم قادر على استيعاب نحو ٣٠٠ شخص، لكن كان فيه نحو ١٨٠٠ مهاجر في مارس/آذار ٢٠١٢. في يوم الزيارة كان هناك ٢٠٦ رجلاً في المخيم، أغلبهم من إريتريا والصومال.

التوار يديرون المخيم، من وحدة تُدعى «الأمن الوقائي». أوضح مديرها أن الوحدة مكونة من «توار» يكفلون الأمن في بنغازي منذ بداية النزاع. عندما بدأ الجيش والشرطة في تولي هذه المهمة، على حد قوله، «تخصص» التوار في السيطرة على المهاجرين، ورفضوا التعاون مع وزارة الداخلية لأن «ما زال هناك أشخاص من النظام القديم في الوزارة». في الوقت الحالي، لا يخضع التوار لأي سلطة رسمية ويديرون المخيم بقواعدهم الخاصة. يتغير قادة التوار كثيراً ويطبّقون سياسات مختلفة بناء على من المسؤول في أي وقت من الأوقات. على سبيل المثال، قرر المدير الذي كان يتولى الأمر وقت الزيارة ذات مساء أنه لا يريد نساء في المخيم: في العاشرة مساءً تم أخذ جميع السيدات دون سابق إنذار إلى مخيم قريب يديره الهلال الأحمر.

أجواء مرعبة

لدى دخول السقائف اعترت الوفد الدهشة من الأجواء المتوترة التي يتسبب فيها الحراس المسلحون المتواجدون في الأماكن المظلمة المحبوس بها المهاجرين ليلاً نهاراً. قال الحراس إنهم كفوا عن إخراجهم من زنازينهم لاستنشاق الهواء النقي أو للعب كرة القدم لأنه يخشون هروبهم.

أحس الوفد بالصدمة من كم العنف والسلوك العدواني من الحراس تجاه المهاجرين، وذلك أكثر من أي مخيم آخر زرتاه. يلجأ الحراس إلى أسلوب إرهاب المهاجرين لمنعهم من بدء أحداث شغب. قال شاب إريتري إنهم أحياناً وعلى سبيل الدعابة، يختار الحراس أحد المهاجرين، ويصوبون بندقية إلى رأسه ويسألونه وهم يضحكون: «هل نقله أم لا؟» ربما

يرى المسلحون في هذا الأمر لعبة، لكن الضحية يعاني من عذاب نفسي وقتها، كما هو مُعرف بموجب الاتفاقيات الدولية.^{٧٢} شهدنا على أحد هذه الأعمال البغيضة عندما أبعاد الحراس بقسوة مجموعة من الرجال وهم يهتفون في الوجد: «لا تقتربون منهم كثيراً، رائحتهم كريهة!»

روى المهاجرون كيف أنهم بعد دخول المخيم تمت مصادرة هواتفهم الخلوية وحُرموا من كل وسائل الاتصال. لم تتوفر رعاية طبية داخل المخيم، وطبقاً للشهود، من المستحيل تقريباً إقناع الحراس بالسماح للمرضى بالانتقال إلى المستشفى، باستثناء في حالات الطوارئ القصوى.

طالبو اللجوء المحاصرون

الإريتريون والصوماليون الذين قابلهم الوفد داخل المخيم كانوا في أغلب الحالات في حالة من اليأس شديدة. نظرياً هم يخضعون لولاية حماية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لكن ما زالت المفوضية لا تتمتع بوضع رسمي أو سلطة في ليبيا لتأمين الإفراج عنهم من المخيم. كان وفد المفوضية في بنغازي يحاول الترتيب لنقل القصر والمرضى هناك إلى مخيم الهلال الأحمر، لكن جهود المفوضية تعرقلت بسبب عدم وجود مكان لاستضافتهم هناك. أثناء زيارة إلى المجموعة الإريترية، تنبه الوفد إلى عشر حالات لقصر بين ١٦ و ١٧ عاماً محتجزين مع البالغين منذ شهور.

زار الوفد زنزانتين، واحدة فيها ٦٠ رجلاً إريترياً، والأخرى فيها ٤٨ صومالياً. كان هؤلاء الشبان في المخيم لفترات تتراوح بين أسابيع قليلة إلى خمسة أشهر، ولم يروا ضوء النهار إلا قليلاً أثناء حبسهم. تعكس رسوم الجرافيتي على الجدران المعاناة والأمل التي عبر عنها أولئك الذين مروا على المخيم. طلب شاب صومالي أن نصوره تحت رسوم جرافيتي عليها كلمة «حرية».

أحس هؤلاء المهاجرين بأن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تخلت عنهم، وكان ممثلوها قد زاروهم لكن لم يعرضوا أي حل لوضعهم. أحسوا بالحصار في هذا السجن، وهم لا يعرفون متى ولا كيف سيخرجون إلى الحرية. طلبهم الأول هو النقل إلى مخيم الهلال الأحمر حتى لا يعيشوا في ظروف من الرعب الدائم والإهانات المتكررة. لكن في النهاية، هدفهم هو أن يُقبلوا كلاجئين في دولة توفر لهم الحماية وحيث يمكنهم بناء حياتهم من جديد. ليست ليبيا دولة مستضيفة محتملة للاجئين لأنها لا يمكنها توفير حماية دولية. كما أن المهاجرين يشعرون أنهم في ليبيا عرضة لخطر الإعادة إلى بلادهم دائماً، حيث حياتهم في خطر.

٧٢. طبقاً لاتفاقية مناهضة التعذيب، المادة ١، تعريف التعذيب: «أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عبداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبة على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيما كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية».

تنظيم العمل «الجبري»

أوضح المدير في فخر أنه تم تطوير نظام في مخيمه لاستقدام المهاجرين المحتجزين للعمل طرف أصحاب العمل الليبيين. بموجب هذا النظام يعد الحراس قوائم بالمهاجرين «ذوي الصحة الجيدة والسلوك الطيب» المتوفرين للعمل طرف أصحاب عمل ليبيين. يتم استبعاد الصوماليين لأنهم «لا يفكرون إلا في الهروب إلى أوروبا». بعد ذلك يتم إرسال القوائم إلى المدير، الذي يتصل بأصحاب العمل ليسألهم إن كانوا يريدون استخدام عمالة. ثم ترتب إدارة المخيم للفحوصات الطبية للمهاجرين المختارين، وتحدد لهم أصحاب عمل، وتجعل الأخير يوقع وثيقة يوافق بموجبها على أن يدفع للمهاجر أجر مقبول للطرفين. إن أخفق صاحب العمل في الدفع، يتم القبض عليه. الوظائف المعروضة هي بالأساس في العمل الزراعي. وبناء على الطلب، بين ٣٠ و ٧٠ محتجزاً يستخدمون بهذه الطريقة كل أسبوع.

ما هو الخيار المتاح لهؤلاء المهاجرين المحتجزين في ظروف لاإنسانية بالنسبة لهذا العمل؟ ما الحقوق المتاحة لهم بما أن ليس لديهم أوراق إقامة وهم تحت رحمة رؤسائهم؟ ما الضمانات على أنهم سيعاملون معاملة جيدة وسيحصلون على الأجر الصحيح؟ ماذا يحدث لهم مع انتهاء العمل؟ ما المكاسب المالية التي تحصل عليها إدارة المخيم مقابل «الترتيبات» التي تؤديها مع أصحاب العمل؟ لم يتلق الوفد أية إجابات على أي من هذه الأسئلة، لكن شهد على مشهد في مكتب المدير، وجدناه مثير للقلق. تم جلب شاب إريترى إلى مكتب المدير على يد حارس (تصادف أن حدث ذلك أثناء مقابلة مع المدير). قال المدير إن عليه العمل شهرين لكن صاحب العمل الليبي فصله من العمل بعد شهر واحد على أساس «أنه مسيحي». سلم الشاب أجره للمدير الذي أحصى النقود بدقة أمام الوفد ثم وضع النقود في مظروف بدرج مكتبه لأن «المهاجر يفضل أن يحتفظ له بالنقود».

مخيم انتقالي (ترانزيت) تديره كتيبة «ليبية الحرة»

على مشارف بنغازي، هناك مخيم لاجئين آخر يديره ثوار على صلة بكتيبة «ليبية الحرة». هذا المخيم يحتل بنايات في مصنع مهجور قديم. تخدم سقائف المخيم كمكان إقامة مؤقتة لمهاجرين أفارقة ومصريين قبضت عليهم الميليشيات على الطرق في المنطقة. وهناك بقايا من مخلفات الحرب، منها مدافع وآليات عسكرية، مخزنة في الطرف الخلفي لفناء المخيم. على النقيض من ميليشيا مخيم قنفودة، قال مدير وجراس هذا المخيم إنهم يحصلون على رواتب من وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية، وأكدوا على أنهم يعترفون بسلطة المجلس الوطني الانتقالي.

الثوار المسؤولون عن المخيم أوضحوا لنا أن دورهم هو «تطهير البلاد» من المهاجرين «غير الشرعيين» بعد سقوط القذافي. قالوا إن القذافي استخدم المهاجرين «غير الشرعيين» للضغط

على أوروبا، وأنه ما عادت هناك حاجة لأن تكون ليبيا «محطة لهؤلاء الناس».

ترانزيت إلى اليأس

طبقاً للشخص المسؤول عن المخيم، فقد مر العديد من المهاجرين بهذه المنشأة، وأغلبهم من تشاد ومصر وإريتريا وغانا وموريتانيا والصومال. تم القبض عليهم على يد متمردين سابقين في شرق وجنوب شرق ليبيا لأن ليس معهم أوراق سليمة، وتم التعامل معهم حسب جنسياتهم وبناء على معايير أخرى:

- يتم الإفراج عن المواطنين السوريين على الفور ويُسلمون إلى اللجنة الثورية السورية في بنغازي.
- يؤخذ المصريون إلى الحدود الليبية المصرية (نحو ٤٠ عاملاً مصرياً كانوا ينتظرون حافلة في المخيم لتأخذهم إلى مصر، وقت الزيارة).
- الإريتريون والصوماليون الذين لا يمكنهم العودة إلى بلادهم الأصلية، يُرسلون إلى قنفودة حيث تتولى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة والتنسيق.
- المهاجرون بدون جوازات سفر من بلدان مجاورة لليبيا يُعادون: وصل ٧ مهاجرين من تشاد سيراً على الأقدام لمدة أيام عبر الصحراء، وكانوا على وشك نقلهم إلى قنفودة ومن هناك سيرسلون إلى تشاد.
- المهاجرون الأفارقة بجوازات سفر دون تصاريح عمل «يأخذهم أصحاب عمل» للعمل كعمال مزارع. لتوضيح نظام «العقود» المطبق في مخيمه – وهو مماثل لنظام قنفودة
- أظهر المدير للوفد نسخة من عقد عليه عنوان «المجلس الوطني الانتقالي، كتيبة ليبيا الحرة» موقع من صاحب عمل. طبقاً للمدير، لم تحدث مشكلة في أجور العمال وتسليمها، لكنه أقر بأنه يحصل على نسبة جراء التوسط في العمل، مضيفاً أن هناك طلباً كبيراً على العمال (الرخيصة) في القطاع الزراعي.

أخذ الحراس الوفد إلى مجموعة من ١٤ مهاجراً – ٨ رجال و٦ سيدات صوماليين وصوماليات – وصلوا إلى المخيم يوم الزيارة. قال المهاجرون إنهم عبروا السودان في سيارتين تركتهما عند الحدود الليبية. من هناك ساروا لأيام في الصحراء، حتى أوقفوا واحتجزوا على يد مهربين مسلحين أخذوهم إلى بيت وقالوا لهم إنهم لن يطلقوا سراحهم إلا إذا دفع كل منهم ٧٠٠ دولار. بما أن ليس معهم هذه النقود بعد أن دفعوا أجرة السيارات في السودان، أُجبروا على أن يطلبوا من أسرهم إرسال النقود عبر ويسترن يونيون. بعد الدفع، رافقهم المهربون إلى مشارف بنغازي حيث أوقفهم الثوار وأخذوهم إلى المخيم. رغم تواجد الوفد، أُجبر الحراس المهاجرين على الاصطفاف في الفناء، وكانت أعينهم تعكس الرعب الذي تعرضوا له لتوهم، والخوف من القتل، ومعاناة الرحلة الشاقة، وعدم اليقين من المستقبل. كانت ملابسهم مغبرة برمال الصحراء.

مركز استقبال الهلال الأحمر الليبي – بنغازي

قام الهلال الأحمر الليبي – بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – بإنشاء «مركز استقبال» للاجئين والمشردين في مخيمات كانت مجهزة أصلاً لاستضافة عمال الإنشاءات، تم بناءها في ملعب بنغازي الرياضي. على النقيض من المخيمات الأخرى، فهذه المنشأة مفتوحة ولا تسيطر عليها الميليشيات. هي تستضيف اللاجئين «المستضعفين» الذين جلبتهم مفوضية شؤون اللاجئين، نساء معهن أطفال وأشخاص مرضى وقصر بدون بالغين معهم – هم بالأساس من القرن الأفريقي (٤٥٣ شخصاً يوم الزيارة) – وكذلك عائلات مشردة من تاورغاء (٧٩ شخصاً).

يُسمح للنزلاء بالخروج من المخيم بشرط أن يطلبوا التصريح من مسؤول الهلال الأحمر يدير المركز، وذكروا أنهم يشعرون بالأمان هناك أكثر بكثير من المخيمات الأخرى. جميع الإريتريين والصوماليين الذين قابلهم الوفد في قنفودة أعربوا عن رغبتهم في الانتقال إلى هذا المركز، لكن ليس فيه مساحة كافية لاستضافتهم. كانت أماكن الإقامة في المخيم ممتلئة عن آخرها وقت الزيارة وقالت مفوضية شؤون اللاجئين إنها تبحث عن مواقع ملائمة أخرى لوضع الأفراد فيها ممن يدخلون في نطاق ولاية الحماية الخاصة بالمفوضية، لكن حتى الآن لم يحالفها النجاح. هذه المشكلة أكثر إلحاحاً الآن بما أن المركز منشأة مؤقتة في تكتات سوف تطالب بها شركة إنشاءات تملك المكان ما إن يعود العمل إلى وتيرته السابقة، ولأن احتياجات السكن تزيد مع استمرار تدفق المهاجرين من القرن الأفريقي.

الأوضاع المعيشية بدائية نوعاً، يوفر البرنامج العالمي للغذاء وجبات مجهزة ويوزعها الهلال الأحمر. توفر مفوضية شؤون اللاجئين منتجات للصرف الصحي والنظافة الصحية، وتزور المركز مرتين أسبوعياً. الهلال الأحمر مسؤول عن قضايا الصحة والانتقالات للمرضى إلى مستشفيات المدينة قدر الضرورة.

أفاد مهاجرون قابلناهم داخل المركز عن المعاناة التي تعرضوا لها لأنهم لا يعرفون ما الذي يحمله المستقبل لهم. يعرفون أنهم إذا غادروا المركز فقد يتم القبض عليهم وحبسهم مرة أخرى. خيارهم الوحيد هو الانتظار، وهو انتظار يبدو بلا نهاية، لا سيما بالنسبة للصغار الذين لا يعرفون كيف يقضون وقتهم، وهم محرومون من أية أنشطة، ومحرومون قبل كل شيء من المستقبل.

في إحدى حجرات المركز قابل الوفد صبياً صومالياً أصيب في مصادمات بين القبائل في الكفرة أثناء رحلته من الجنوب. هو مصاب بكسر في الساق، وهي موضوعة في جبيرة معدنية تؤلمه، واشتكى من عدم تعاطي أدوية لعلاج الألم. قال إنه راقد على الفراش منذ شهرين ولا يمكنه تحمل الحرارة والقلق، مضيفاً في يأس إنه يريد الذهاب لإيطاليا للعلاج، حتى لو اضطر لعبور البحر.

طرابلس، حيث تعيش ٢١٥ أسرة من تاورغاء (١٣٠٠ شخص) في فقر مدقع وفي خوف. في ٦ فبراير/شباط تمت مهاجمة مخيم لسكان تاورغاء في منطقة بطرابلس قريبة من مرفأ جنزور، وقد شن الهجوم ميليشيات من مصراتة. قبل يوم من زيارة الوفد، تم إطلاق النار على شاب غادر المخيم ليصلي في مسجد قريب، ومات وألقيت جثته في كومة قمامة. تقدم شقيقه بشكوى لكن لم يتم فتح تحقيق. من ثم اختارت السلطات ألا تعارض الميليشيات القوية من مصراتة وتخلت عن سكان تاورغاء وتركتهم لمصيرهم. يعتمد سكان تاورغاء على مساعدات يحصلون عليها من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومن منظمات إنسانية أخرى ومن تضامن بعض السكان المحليين حيث يتواجدون، من المتعاطفين معهم.

تم إنشاء مدرسة صغيرة في المخيم زارها الوفد، لكن التعليم في حده الأدنى بسبب غياب الموارد. ورغم هذه الجهود، من المستحيل تهيئة ظروف مرضية للعائلات، لا سيما لأنهم يعيشون في موقع بناء يمكن إخراجهم منه إذا تم استئناف الإنشاءات، وقبل كل شيء لأنهم يشعرون بالتهديد والوصم بالعار من الليبيين. أظهر السكان للوفد لافتة مكتوب لتسجيل الناخبين، كدليل على إحساسهم بالانتماء والمواطنة وأملهم في أن تصبح ليبيا دولة تحكمها سيادة القانون في ظل نظام قضائي فعال.



شاب صومالي أصيب خلال اشتباكات في كفرة

اصطياد وتشريد جبيري داخل بلدهم: أهل تاورغاء

بحلول ١١ أغسطس/آب ٢٠١١ كان سكان مدينة تاورغاء البالغ عددهم ٢٠ إلى ٤٠ ألف نسمة قد فروا من بيوتهم هرباً من الهجمات الانتقامية التي شنتها عليهم ميليشيات من مصراتة، وتفرقوا في شتى أنحاء ليبيا، وقد لجأ أغلبهم إلى مخيمات أعدت على عجل. في يونيو/حزيران ٢٠١٢ كان أغلبهم في مناطق محيطة بطرابلس، وهناك آخرون لجأوا إلى منطقة بنغازي أو في بلدات في الجنوب. فقدوا كل شيء، ودُمرت بلدتهم، وبعد عام من هذه المأساة ما زالوا يعيشون في خوف من الانتهاكات وأعمال الانتقام التي تدمرها لهم كتائب الميليشيات المصراتية.

أصل هذه المأساة يعود إلى مارس/آذار ٢٠١١ عندما قررت قوات القذافي المسلحة استخدام بلدة تاورغاء قاعدة للهجمات على مصراتة. نفذت قوات القذافي في تاورغاء هجمات قاتلة ضد مصراتة على مدار ستة أشهر. في ١٠ أغسطس/آب سيطرت كتائب مصراتة على تاورغاء وأمهلت سكانها ٢٤ ساعة ليغادروا البلدة وإلا قُتلوا. زاد من غضب الميليشيات مزاعم بأن سكان تاورغاء منحوا الدعم لقوات القذافي. زعمت الميليشيات أنهم شاركوا في أعمال العنف ضد سكان مصراتة، لا سيما أعمال اغتصاب النساء. تعطش الميليشيات للانتقام استهدف سكان تاورغاء جمعاء، وزاد منه مشاعر عنصرية إزاء الليبيين من أصول تعود إلى أفريقيا جنوب الصحراء. خلف العنف أكثر من ١٠٠ قتيل و٢٠٠ مفقودين و١٣٠٠ محبوسين في مصراتة، حيث وطبقاً لمنظمة العفو الدولية، تعرضوا للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة. زار الوفد أحد المخيمات، وقد تم تجهيزه في ثكنات موقع إنشائي تديره شركة تركية قرب



مخيم بورشادة، غاريان

طفلة نيجيرية عمرها ثلاث سنوات معتقلة مع والدتها منذ مارس ٢٠١٢

أعرب ممثل عن المجلس الانتقالي لتاورغاء عن إحساسه بالإحباط من عدم التفات المجتمع الدولي إلى مصير سكان تاورغاء. قال: «زعم الناتو أنه جاء لحماية المدنيين. لماذا إذن تخلى عننا بعد النزاع؟»

مطلوب عملية قضائية حقيقية وفعالة لسكان تاورغاء حتى يفلتوا من أعمال الانتقام الجماعي الممارسة ضدهم. وسوف يبقى الطريق إلى المصالحة الوطنية مغلقاً ما لم يتم تجاوز هذه المعوقات. وهذا واحد من تحديات عديدة تواجه الحكومة الليبية الجديدة.



النتائج والتوصيات

مخيم قنفودة في بنغازي

شباب مهاجر من إريتريا

التحقيق الذي أجراه الوفد ممثلاً في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و«المهاجرون-أوروبا Migreurope» وعدالة بلا حدود للمهاجرين JSFM وثق انتهاكات جسيمة ومنتشبة لحقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، لا سيما الأفارقة من جنوب الصحراء، العالقين في يد الميليشيات التي تتحرك خارج إطار السلطات الوطنية. هذه الانتهاكات لها أصول من سياسات إجرامية غير مسؤولة تخص المهاجرين تبناها نظام القذافي، بدعم من دول أوروبية وبتواطؤ من دول هؤلاء المهاجرين الأصليين.

إثر النتيجة السلمية للانتخابات ومع الاستقرار التدريجي للبلاد، سوف تحتاج ليبيا مرة أخرى إلى العمالة الأجنبية لإعادة بناء الاقتصاد وتنميته. من ثم سوف تستمر ليبيا في كونها نقطة تجمع للمهاجرين الأفارقة. وسوف تستأنف الشركات الأجنبية - وأغلبها أوروبية في حالة ليبيا - ضخ استثماراتها في ليبيا وسوف تسعى مرة أخرى لاستخدام عمال مهاجرين.

في ظل نظام القذافي، صدقت ليبيا على عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية،^{٧٣} وما زالت لم تُطبق. من المهم أن تحول الحكومة الجديدة هذه التصديقات الرسمية إلى سياسات وأن تتخذ خطوات فورية لوقف الانتهاكات البيئية لحقوق المهاجرين، لا سيما الاعتقالات والاحتجازات التعسفية، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة للمحتجزين، والتعذيب والعمل الجبري.

دون الاستهانة بالمصاعب التي تواجه الحكومة المركزية أثناء محاولة فرض سلطتها على مختلف أنحاء ليبيا، نلاحظ أن الإجراءات المتخذة منذ نهاية العمليات العسكرية كانت تميل لصالح الأعمال التعسفية التي تنتهجها الميليشيات وإلى أجواء الإفلات من العقاب. قانون رقم ٣٨ بشأن الإجراءات الانتقالية، الذي تبناه المجلس الوطني الانتقالية في ٢ مايو/أيار ٢٠١٢ ويحتوي على مواد بشأن إحالة المحتجزين طرف مختلف الميليشيات إلى الحكومة المركزية خلال شهرين من تبنيه، ينص أيضاً على العفو عن أولئك المذنبين في جرائم ارتكبت من أجل دعم أو حماية الثورة.

مع تشكيل الحكومة الجديدة، ومع بدء اتفاقات تعاون جديدة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، ومع تتفاوض الدول الأوروبية مع ليبيا، تشدد الفدرالية الدولية والمهاجرين-أوروبا وعدالة بلا حدود للمهاجرين على المسؤولية المشتركة لليبيا والدول الأخرى والهيئات الدولية وتدعوهم إلى:

٧٣. رغم أن ليبيا لم تصدق على اتفاقية ١٩٥٩ الخاصة بوضع اللاجئين، فقد صدقت على عدد من الاتفاقيات الدولية، منها: العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية (١٩٧٠)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٠) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٨) واتفاقية مناهضة التعذيب (١٩٨٩) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٩) واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) واتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (٢٠٠٤).

- تفادي تكرار أخطاء الماضي من تحليلات وسياسات، والتي كانت وما زالت مصدراً لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة.
- وقف جميع أعمال استغلال المهاجرين في أغراض سياسية واقتصادية وضمن احترام حقوقهم الإنسانية، بما يتفق مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية.

ونظراً لتركبة ليبيا الثقيلة في غياب البنى والهيكل الديمقراطي سياسياً وإدارياً واجتماعياً، أثناء عقود حكم القذافي، فإن عملية بناء الدولة التي تحكمها سيادة القانون ستكون عملية طويلة. لا بد من إعادة بناء التعاون لدعم وتعزيز هذه العملية. في هذا السياق، لا بد من وقف التعامل مع مشكلات الهجرة من المنطلق الأمني وفرض إجراءات لضمان حقوق الإنسان للمهاجرين، في إطار قانوني يتفق مع القانون الدولي، والترويج لهذا الإطار ودعمه.

تتقدم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و«المهاجرون-أوروبا» وعدالة بلا حدود للمهاجرين بالتوصيات الآتية:

إلى السلطات الليبية

- يجب إنهاء ممارسة الاعتقال والاحتجاز التعسفي فوراً، تلك التي ترتكبها جماعات المتمردين السابقين، واستعادة السيطرة على قضايا الهجرة.
- يجب فوراً إغلاق مخيمات احتجاز المهاجرين، حيث تنتهك أوضاع المعيشة مبادئ الكرامة الإنسانية. يجب اتخاذ إجراءات لحماية حقوق المحتجزين الأكثر استضعافاً، ومنهم النساء الحوامل والمرضى والأطفال والفُصر غير المصحوبين ببالغين.
- يجب اتخاذ إجراءات لضمان إجراء موظفي الدولة لأنشطة السيطرة على الحدود، مع توفير التدريب والرواتب الكافية لهم.
- يجب تنظيم الحالة الإدارية للمهاجرين المحتجزين الساعين للعمل في ليبيا.
- يجب إنهاء ممارسات العمل الجبري للمحتجزين على الفور.
- يجب التصريح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بممارسة إجراءات تسجيل اللجوء وتيسير إعادة التوطين، أو على الأقل أعمال النقل لأسباب إنسانية إلى دول ثالثة.
- يجب وقف ممارسات ترحيل المهاجرين إلى بلدان يواجهون فيها خطر التعذيب والتهديدات الأمنية وضمان احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية احتراماً مطلقاً.
- يجب إنهاء ممارسات الاستغلال والفساد على نقاط التفتيش الحدودية وعلى طرق الهجرة.
- يجب مكافحة العنصرية والزيونوفوبيا بإصدار بيانات إدانة علنية، وتبني عقوبات جنائية وبدء حملات توعية عامة.
- يجب تبني أحكام بالدستور الجديد تضمن حماية حقوق الإنسان للجميع، بما يتفق مع المعايير الدولية وبما يضمن مبدأ عدم التمييز.
- يجب تطوير سياسة للهجرة في إطار سيادة القانون واحترام القانون الدولي، لإحداث قطيعة حقيقية مع سياسات العهد الماضي القمعية والدموية وغير القانونية.
- يجب رفض السماح للدول الأوروبية بفرض إجراءات سيطرة على حدود البحر المتوسط كشرط لإتمام وتنفيذ اتفاقيات التعاون.
- يجب إنهاء تجريم المهاجرين المنتقلين عبر الأراضي الليبية وكذلك إنهاء نظام احتجاز المهاجرين الذين يتم اعتراضهم في البحر.
- يجب إنشاء عملية قضائية مستقلة وفعالة للتعرف على مرتكبي الجرائم المرتكبة أثناء النزاع ومحاسبتهم أمام القضاء، بما في ذلك ما وقع من جرائم في سياق أعمال القتال التي تعرض لها سكان تاورغاء وسكان مصراتة، من أجل السماح بعملية مصالحة وطنية حقيقية، مع عودة المشردين إلى بيوتهم وتوفير التعويض للضحايا.

إلى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء

- يجب التفاوض من جديد على اتفاقات تعاون مع الاحترام الكامل للقانون الدولي والأوروبي لحقوق الإنسان والكشف علناً عن الاتفاقات.
- يجب تجميد (ولدى الضرورة تعليق الاتفاقات الجارية) كل تعاون في مجال الهجرة مع غياب احترام ليبيا للإجراءات التي تكفل تدابير حماية حقوق الإنسان. وعلى إيطاليا تحديداً أن تلغي مواد اتفاقات التعاون الثنائية التي تمت مع ليبيا في أبريل/نيسان ٢٠١٢ بهدف «وقف تدفق المهاجرين» وتخص تبني وتنفيذ إجراءات قمعية إضافية.
- يجب ضمان أن تصميم وتنفيذ سياسات الهجرة يحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الأوروبي. يجب وقف جميع عمليات الترحيل والإعادة القسرية إلى ليبيا. وعلى إيطاليا ومالطة تحديداً الامتناع عن أي إعادة قسرية إلى ليبيا بعد اعتراض القوارب في البحر، بما يتفق مع حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في ٢٣ فبراير/شباط ٢٠١٢ (قضية هيرسي وآخرون ضد إيطاليا).
- ضمان إتمام مشروعات التعاون في إطار برنامج الهجرة الأورومتوسطية III بشكل يساهم في الإصلاحات الديمقراطية الرامية لإعداد سياسات هجرة تفيدها المهاجرين ودول الوصول ودول المغادرة التي يصلون إليها والتي يخرجون منها، وتعزز فرص الهجرة المشروعة، مع الالتزام التام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- يجب توفير فرص دخول قانونية لطالبي اللجوء إلى ليبيا، حيث لا يستفيدون من تدابير الحماية الدولية للاجئين التي يستحقونها قانوناً، من أجل تفادي خطر الخروج في رحلات يائسة إلى عرض البحر والموت في المتوسط.
- يجب نشر تفاصيل إجراءات التعاون والدعم التي تتم بمجال السيطرة على الحدود وإدارة المهاجرين.
- يجب إنهاء سياسة تصدير إجراءات السيطرة على الحدود الأوروبية إلى دول مجاورة، لا سيما ليبيا.

إلى دول المهاجرين الأصلية

- يجب مراقبة احترام الحقوق الأساسية للمواطنين في ليبيا، وضمان الدفاع عنهم وحمايتهم في الحالات التي تنتهك فيها حقوقهم.
- يجب مطالبة السلطات الليبية بإدانة جميع ممارسات الزينوفوبيا وسلوكيات وصم المواطنين من أفريقيا جنوب الصحراء بالعار.
- يجب إنشاء آلية للتعاون في قضايا الهجرة مع ليبيا تفيد المهاجرين ودول خروجهم والدول التي يصلون إليها، وضمان احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين.
- يجب المطالبة بالإفراج فوراً عن مواطني الدول الأصلية من مخيمات الاحتجاز في ليبيا، حيث يعانون من معاملة لا إنسانية ومهينة.
- يجب تطوير شبكات قنصلية لضمان أن جميع المهاجرين المحتاجين للمساعدة، ومنهم المهاجرين المحبوسين، يستفيدون من الدعم الإداري والقانوني والمادي.

إلى الهيئات الدولية والإقليمية

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

- يجب التأكيد على دعوة الحكومة الليبية إلى التصريح للمفوضية بالتسجيل والاعتراف بطالبي اللجوء على الأراضي الليبية.
- يجب تعزيز الطلبات والدعوات للدول الغربية بأن تعرض إعادة توطين طالبي اللجوء العالقين في ليبيا حالياً وعلى حدودها.
- يجب منح تأشيرات للأفراد غير القادرين على العثور على دولة مضيضة في المنطقة قادرة على ضمان الحماية والمساعدة لهم، التي يستحقونها بموجب القانون.
- على المدى الأبعد، ما إن يتم تأسيس دولة تعتمد على سيادة القانون في ليبيا، يجب استئناف المفاوضات مع السلطات الليبية من أجل التصديق على اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين، والالتزام بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

منظمة العمل الدولية

- يجب مراقبة احترام حقوق العمال المهاجرين في ليبيا، بما يتفق مع قانون العمل الدولي، والتدخل في حالة الانتهاكات البيئية، لا سيما ما يخص حالات العمل الجبري.
- يجب توفير الدعم للسلطات الليبية حتى تطور سياسات للهجرة تحترم حقوق العمال المهاجرين في ليبيا.

المنظمة الدولية للهجرة

- يجب رفض تنظيم عمليات الطرد الجماعي الجبري.
- يجب الإسهام في تعزيز آليات حماية حقوق المهاجرين.

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

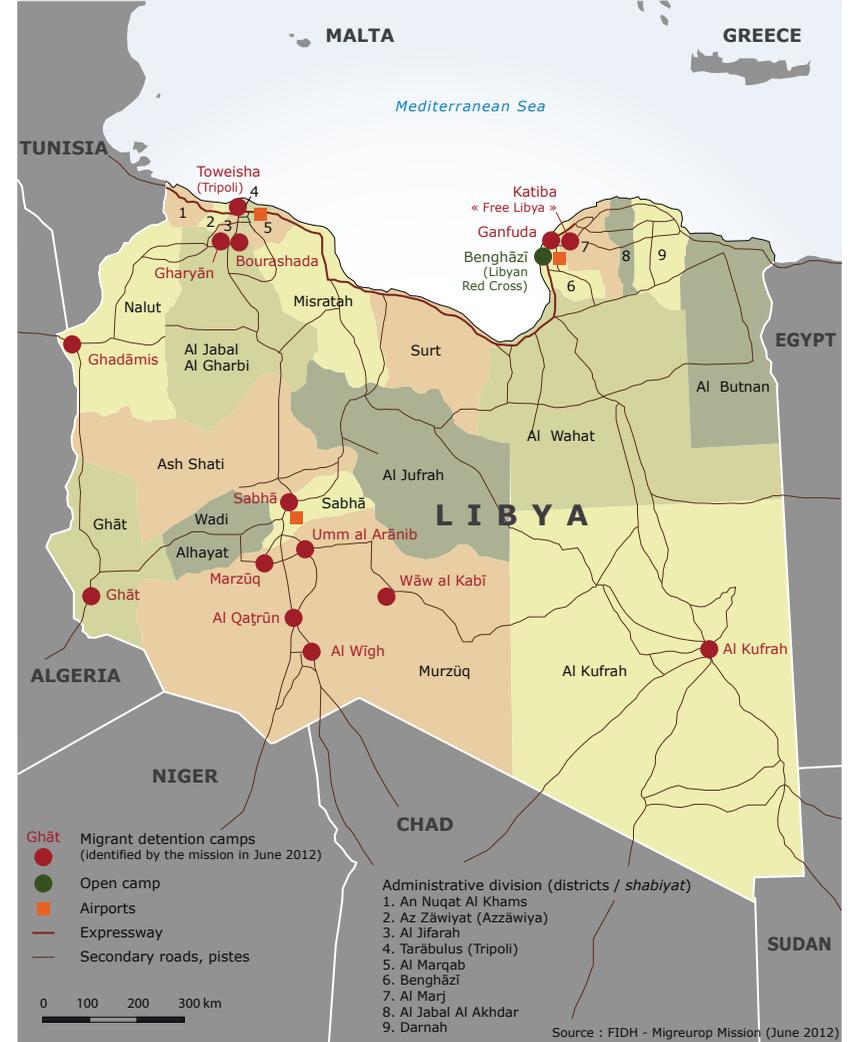
- يجب الاهتمام بشكل خاص بمعاملة المهاجرين الأفارقة في ليبيا ودعوة السلطات الليبية إلى أن تدعو المقرر الخاص المعني باللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والمشردين ليجري مهمة بحثية على الأراضي الليبية.
- يجب اللجوء إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان، فيما يخص حالات انتهاكات حقوق المهاجرين الأفارقة في الأراضي الليبية، على أساس المراسلات المقدمة من منظمات المجتمع المدني إلى اللجنة.

إلى الشركات الأجنبية التي توظف عمالاً أجنبياً

- يجب ضمان أن العقود التي تتم مع الحكومة الليبية أو الشركات الليبية لا تُوقع إلا بشرط احتوائها على مواد تضمن احترام تام لحقوق العمال المهاجرين، بما في ذلك ما يتعلق بالرواتب والتأمين الاجتماعي والظروف المعيشية.

الملحق ١

خريطة مراكز الاحتجاز



ملحق ٢

قائمة بالأشخاص الذين قابلهم الوفد

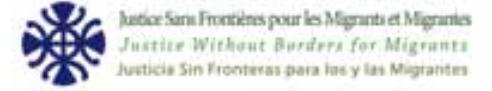
السلطات الليبية:

- العميد عبد المنعم التونسي، مدير العلاقات الدولية بوزارة الداخلية
- اللواء عبد الله تومية، مدير حرس السواحل
- مدراء مخيمات الاحتجاز وحراسها

ممثلون عن المنظمات الإنسانية الدولية:

- يولاندا ديتفيغ، مديرة مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بنغازي
- صامويل شوينغ، مسؤول حماية أول، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، طرابلس
- جيريمي هاسلام، مديرة بعثة المنظمة الدولية للهجرة، طرابلس
- لورينت ساوغي، منسق حماية باللجنة الدولية للصليب الأحمر
- الأب آلان، كاريتاس، طرابلس
- خالد بن علي، مدير الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية
- فينسينزو تاليفيري، خبير السيطرة على الحدود وعضو بوفد الاتحاد الأوروبي في ليبيا

تمثل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ١٦٤ منظمة لحقوق الإنسان في ٥ قارات



أبقوا أعينكم مفتوحة

ترسيخ الحقائق

بعثات تقصي ومراقبة قضائية

من خلال أنشطة تتضمن بعث مراقبي محاكمات وتنظيم بعثات تقصي حقائق دولية، قد أسست الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان إجراءات دقيقة وموضوعية لترسيخ الحقائق والمسؤولية، الخبراء المبعوثين إلى الميدان يتطوعوا بوقتهم لدعم أنشطة الفدرالية

دعم المجتمع المدني

تنظم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان أنشطة متعددة بالمشاركة مع منظماتها العضوة في البلدان التي يتواجدون فيها والهدف الأساسي هو تعزيز دور وكفاءة نشطاء حقوق الإنسان ودفع التغيير على المستوى المحلي

تحريك المجتمع الدولي

تدعم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان منظماتها العضو وشركائها المحليون في جهودهم تجاه المنظمات الدولية، تقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بتبنيه الآليات الدولية عن إنتهاكات حقوق الإنسان وتحيل القضايا الفردية اليهم، كما أن الفدرالية تأخذ دور في تطوير الآليات القانونية الدولية

إبلاغ وإقرار

تقوم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالإبلاغ وتحريك الرأي العام وذلك من خلال بيانات صحفية ومؤتمرات صحفية وخطابات مفتوحة إلى السلطات وتقارير عن بعثات بالإضافة إلى النداءات العاجلة والإلتماسات والحملات وموقع الأنترنت : فنستعين الفدرالية بجميع وسائل الإتصال لرفع الوعي فيما يتعلق بإنتهاكات حقوق الإنسان

إدارة النشر: سهير بالحسن
رئيس التحرير: أنطوان برنارد
التحرير: سارة برستياني
وجينييف جاك ومسعود رضاني
التنسيق: كاثرين بوث وستيفاني
دافيد وأمادين ريجامي
التنسيق الإلكتروني: بروس بليزر

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
passage de la Main d'Or - 75011 Paris - France ,17
CCP Paris : 76 76 Z
الهاتف : (1 - 33) 18 25 55 43 الفاكس : (1 - 33) 80 18 55 43
الموقع الإلكتروني : <http://www.fidh.org>

عدالة بلا حدود للمهاجرين هي شبكة متعددة الجنسيات تهدف إلى مكافحة الانتهاكات لحقوق المهاجرين ذات علاقة بالترحيل وإعادة القسرية.

تعمل الشبكة من خلال أشغال عبر الحدود الوطنية تجمع بين الاستفادة من الآليات القانونية و الدعوة وتوثيق وإرصاد الانتهاكات وبناء الكوادر وتعزيز التعاون والاتصالات بين الشركاء

migreurop

منظمة المهاجرين-أوروبا هي شبكة من المنظمات والنشطاء والباحثين متمركزة في الاتحاد الأوروبي وأفريقيا السودان وشمال أفريقيا والشرق الأدنى وتهدف إلى تحديد وإدانة ورفع الوعي حول السياسات الأوروبية التي تهمش المهاجرين (الاحتجاز وعمليات الطرد وتخريج ضوابط المهاجرة) وتعتبر «غير مرغوبة» على الأراضي الأوروبية والعواقب المتتالية في بلاد الجنوب.

الصفة الأصلية للشبكة هي قدرتها على تعزيز التآزر بين الرصد من الشمال والجنوب من أجل الوصول إلى رؤية مشتركة وتحليل لتلك الإجراءات وخصوصاً تخريج ضوابط المهاجرة واحتجاز المهاجرين وتعزيز الرقابة على الحدود.

منظمة المهاجرين-أوروبا ترفع الوعي عن هذه القضايا من خلال حملات رسم الخرائط والتصوير الفوتوغرافي والاجتماعات الدولية السنوية والتي تهدف إلى وضع استراتيجيات مشتركة من أجل إلغاء ومكافحة السياسات التي تنتهك حقوق المهاجرين.

هذا التقرير تم إعداده بمنحة من وزارة الخارجية النرويجية و الإغاثة الأيرلندية و وزارة الخارجية الهولندية. محتوى هذا التقرير يقع بالكامل تحت مسؤولية الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وميجورروب وعدالة بلا حدود للمهاجرين.

التوزيع: نشر هذا التقرير باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية.

ليبيا

يجب أن تتوقف «عمليات
صيد» المهاجرين

